

أخبار عالمية

وزير مالية البحرين: اقتصادات دول الخليج أثبتت كفاءتها



أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة أمس الأحد أن دول الخليج أثبتت قدرتها على التعامل مع مختلف التحديات بكل كفاءة وإقتدار مستندة إلى روابط أخوية متينة ورؤية مشتركة وأسس اقتصادية قوية وسياسات مالية ونقدية رشيدة عززت مرونة اقتصاداتها وحافظت على الثقة في قطاعها المالية ومكنتها من التعامل مع التحديات ومواصلة مسارات التنمية. وشدد على أن مملكة البحرين تؤكد دوماً أن العمل الخليجي المشترك يمثل ضرورة استراتيجية تملئها العلاقات الأخوية المتجذرة والأهداف المشتركة وطبيعة المرحلة الراهنة وما تشهده المنطقة والعالم من تحولات متسارعة وتحديات تمس استقرار الأسواق وأمن الطاقة.

عمان تستهدف استثمارات 25.4 مليون ريال بقطاع الطيران



تمضي سلطنة عُمان نحو بناء منظومة متكاملة لصناعات وخدمات الطيران؛ مدعومة باتفاقيات ومذكرات تفاهم أبرمت بين شركة «جي إم إف إيروسيا» الإندونيسية، وهيئة الطيران المدني، وشركة «ماخ إيروسيس» العالمية؛ بهدف تطوير قدرات الصيانة والتدريب والتصنيع المرتبطة بقطاع الطيران. وتستهدف الشروعات المزمع تنفيذها؛ وفق وكالة الأنباء العُمانية، تأسيس قاعدة صناعية وفنية متخصصة تشمل خدمات الصيانة والإصلاح والتجديد، وتأهيل الكفاءات الهندسية، إلى جانب تصنيع مكونات وهياكل الطائرات؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 والاستراتيجية الوطنية للطيران 2040.

الإنتاج الصناعي السعودي ينكمش



انكمش الإنتاج الصناعي في السعودية 23.5 % على أساس سنوي في أغسطس، بأشد وتيرة منذ بداية حرب إيران، متأثراً بالهبوط الحاد في إنتاج النفط الذي ضغط على أنشطة التعدين والحاجر والصناعات المرتبطة بالخام، قبل أن يشهد القطاع النفطي تعافياً خلال سبتمبر مع اقتراب صادرات المملكة من مستويات ما قبل الحرب. وتراجع مؤشر الإنتاج الصناعي من انكماش بنحو 8 % في يوليو، كما هبط 14 % على أساس شهري في أغسطس. وانخفض نشاط التعدين واستغلال المحاجر 35.8 % على أساس سنوي، فيما تراجعت الصناعة التحويلية 8.8 %، بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء الصادرة أمس الأحد.

مرسوم بقانون ينظم تمويل شراء الوحدات لمستحقي الرعاية السكنية

التمويل العقاري.. 25 عاماً للسداد والدولة تتحمل الفوائد

- 1 الجمع بين التمويل المدعوم وغير المدعوم وفق ضوابط «المركزي»
- 2 إعادة الجدولة حتى 5 سنوات والمستفيد يتحمل فوائدها
- 3 «الائتمان» يسدد المتبقي من التمويل عند التعثر



صدر مرسوم بقانون رقم 114 لسنة 2026 بشأن التمويل العقاري لمستحقي الرعاية السكنية، بهدف توفير السكن في وقت مناسب، وإزالة العقبات المادية التي تعوق ذلك، وضمان استدامة توفير السكن الكريم للمواطن الكويتي. وبحسب المذكرة الإيضاحية، يتضمن المرسوم بقانون 15 مادة، وتسري أحكامه على شراء وحدة سكنية من المطور العقاري وفق القانون رقم 118 لسنة 2023 وتعديلاته، أو بناء القسيمة الحكومية المخصصة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وفق شروطها وضوابطها.

واشترط لاستحقاق التمويل المدعوم استيفاء الشروط العامة المقررة بثلاثة القروض العقارية لدى بنك الائتمان لغرضي الشراء أو البناء، وعدم التمتع سابقاً بالرعاية السكنية، سواء بتخصيص قسيمة حكومية وصدر وثيقة تملكها، أو الحصول على أي قرض من البنك، أيأ كانت قيمته أو غرضه.

وأجاز الجمع بين التمويل المدعوم وغير المدعوم وفق ضوابط بنك الكويت المركزي، مع التزام المستفيد بسداد أصل التمويل بنوعيه، والفوائد أو العوائد المترتبة على غير المدعوم، فيما تتحمل الدولة فوائد أو عوائد التمويل المدعوم. وقرر سداد التمويلات بأقساط شهرية متساوية، بمدة لا تتجاوز عند المنح 25 سنة من بداية صرف التمويل.

ويخضع صرف تمويل شراء الوحدات لأحكام القانون رقم 118 لسنة 2023، بينما يصرف تمويل البناء على مراحل وفق قواعد بنك الائتمان.

وألزم الجهات المانحة بإنذار المستفيد عند عدم الالتزام بالسداد، وأجاز إعادة الجدولة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، أو اتخاذ الإجراءات القانونية حياله، على أن يتحمل المستفيد فوائد أو عوائد فترة الجدولة للتمويل بنوعيه.

كما ألزمها بتسجيل حالات التمويل وتقديم وثائقها إلى بنك الائتمان، وأحال لللائحة التنفيذية تحديد إجراءات التمويل والجدولة والسداد المبكر وفترة السماح والتعثر والإنذار.

وفوض بنك الائتمان بتوقيع العقود نيابة عن الدولة، وألزم وزارة المالية بدفع فوائد أو عوائد التمويل المدعوم إليه من الاحتياطي العام، ليسددها للجهات المانحة.

وقرر التزام البنك بسداد الرصيد المتبقي من التمويل المدعوم عند تعثر المستفيد، مقابل رهن العقار بعقد رسمي يحدده بدقة، واستمرار قيد الرهن حتى سداد الديونية.

وحظر التصرف في العقار المرهون دون موافقة مسبقة من البنك والجهة المانحة، مشروطاً أن يكون المتصرف إليه مستحقاً للرعاية السكنية، ولم يحصل سابقاً على تمويل عقاري، ويقبل الالتزامات القائمة. ومنح بنك الائتمان أو جهة يحددها

الوزير المختص حق شراء التمويلات كليا أو جزئياً وتصكيكها وتوريقها وبيعها للمستثمرين وإعادة شرائها، وفق اللائحة وضوابط «المركزي» وهيئة

أسواق المال. وألزم «المركزي» بإصدار ضوابط منح التمويل وتحديد فوائد أو عوائد غير المدعوم، ونص على إصدار اللائحة

اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين تبحث تداعيات صدمة الطاقة

الديون والذكاء الاصطناعي تختبر صمود الاقتصاد العالمي في بانكوك

يدخل صناع السياسات المالية والنقدية أسبوع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بانكوك، اليوم الإثنين، وسط اقتصاد عالمي تمكن حتى الآن من امتصاص جانب من صدمة الحرب في الشرق الأوسط، لكنه يواجه ضغطاً متزايدة من ارتفاع أسعار الطاقة، وصعوبة احتواء التضخم، وتراكم الدين العام، إلى جانب طفرة استثمارية في الذكاء الاصطناعي تعيد تشكيل توقعات النمو والأسواق.

وتكتسب اجتماعات هذا العام أهمية استثنائية مع استمرار الحرب للشهر الثامن، وما خلفته من اضطرابات في إمدادات الطاقة والتجارة العالمية. ورغم أن الاقتصاد العالمي أظهر مرونة فاقَت المخاوف الأولية، فإن ارتفاع تكاليف الوقود والمنتجات المكررة، وتراجع المخزونات النفطية المتاحة، يثيران تساؤلات بشأن قدرة الأسواق على امتصاص صدمات جديدة.

من جانبها أشارت المديرية العامة للصندوق،



تمثل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل

مصافي الكويت.. محرك رئيسي للصناعة النفطية

كتب محمد ياسين

تُعَد مصافي النفط في الكويت من الأعمدة الرئيسة لاقتصاد البلاد، إذ تشكل مركز ثقل في منظومة الصناعة النفطية التي تعتمد عليها الدولة بصورة رئيسة في ناتجها المحلي وصادراتها. وتشكل مصفاة الزور المشروع الأبرز ضمن منظومة مصافي النفط في الكويت، إذ تبرز ضمن أكبر 10 مصاف في العالم بطاقة تكريرية تبلغ نحو 615 ألف برميل

يومية، بدأ تشغيل وحداتها على مراحل منذ نوفمبر 2022، ووصلت إلى طاقتها الكاملة في فبراير 2024، لتصبح حجر الزاوية في منظومة الطاقة الكويتية. والزور أحدث مصفاة في الكويت، بتكلفة تجاوزت 16 مليار دولار، وتنتج مشتقات متنوعة تشمل زيت الوقود منخفض الكبريت بنسبة لا تتجاوز 0.5 %، يُستعمل لتغذية محطات

الكهرباء والماء المحلّة، في حين يُصدّر الجزء المتبقي إلى الخارج. وتُصدّر منتجات الزور إلى أكثر من 30 دولة، وتحتوي على أكبر مجمع في العالم لإزالة الكبريت من النفط المتخلف من وحدة التقطير الجوي، إلى جانب منظومة بيئية متكاملة تشمل استعمال المياه المعالجة ومحطات رصد جودة الهواء.

طالع.....ص4

7 قطاعات تسند البورصة

كتب مساعد صالح

تماسكت بورصة الكويت في مستهل تعاملات الأسبوع، وأغلقت مؤشراتنا الرئيسية على ارتفاع بدعم صعود 7 قطاعات، في محاولة لاستعادة التوازن بعد ثلاثة أسابيع متتالية من التراجع. ورغم الإغلاق الأخضر، بقيت المكاسب محدودة، مع استمرار الضغوط على عدد من الأسهم، بما يعكس حذر المتعاملين وترقبهم محفزات تدعم عودة الشراء بصورة أوسع. وبلغت قيمة التداولات خلال جلسة الأحد 66.47 مليون دينار، موزعة على 248.38 مليون سهم، من خلال تنفيذ 17.97 ألف صفقة. وتقدم مؤشر السوق الرئيسي المؤشرات بمكاسب بلغت 0.21 %، يليه الرئيسي 50 بارتفاع 0.13 %، فيما صعد السوق العام 0.08 %، واكتفى السوق الأول بزيادة 0.05 % مقارنة بإغلاق الخميس الماضي.

طالع.....ص3

تشمل شراكة «زين» و«أريد» في «مينا إنفرا»

«المنافسة» يوافق على 4 عمليات تركيز اقتصادي

ووافق الجهاز أيضاً على استحواذ شركة ماي بوتيكا القابضة على 76 % من أسهم شركة أبوتيكا التجارية، واستحواذ شركة إي كيو تي فاند مانجمنت في لوكسمبورغ، عبر شركتها التابعة إيزوتوب بيحكو ليمتد، على كامل رأس مال شركة «إنترتيك جروب» البريطانية.

وفي طلب جديد، تقدمت شركة نيكولاس بي سي الألمانية للحصول على الموافقة على الاستحواذ على 100 % من أسهم شركة «إيفرلينس إس إي» الألمانية، التي تعمل في تطوير وهندسة وتصنيع وتوزيع وصيانة الآلات والأجهزة، ولا سيما محركات الدبزل المستخدمة في السفن والمنشآت الثابتة.

التحتية غير النشطة التابعة لطرفي الصفقة أو التي يتولى إدارتها أمام جميع المشغلين المرخص لهم، بشروط فنية ومالية عادلة وشفافة وغير تمييزية، ومماثلة للشروط المطبقة على الطرفين وشركائهما التابعة في الحالات والظروف المتشابهة. كما ألزمهما بتزويده بنماذج من العقود المبرمة مع العملاء.

وشملت الموافقات دخول شركة تويوتا موتور كوربوريشن اليابانية شريكاً في شركة سيلسينتريك الألمانية بحصة 33.33 %، مع احتفاظ كل من شركة أكتيولوجيت فولفو السويدية وشركة دايمر تراك الألمانية بحصة مماثلة تبلغ 33.33 %، بما يحقق السيطرة المشتركة على الشركة.

أجاز جهاز حماية المنافسة أربع عمليات تركيز اقتصادي، شملت موافقة مشروطة على السيطرة المشتركة لشركتي الاتصالات المتنقلة «زين» الكويتية و«أريد» القطرية على شركة «مينا إنفرا» الهولندية، فيما تلقى طلباً جديداً للاستحواذ على شركة «إيفرلينس إس إي» الألمانية.

وتقضي صفقة «مينا إنفرا» باستحواذ «أريد» على 50 % من أسهم الشركة، لتصبح مملوكة مناصفة بينها وبين «زين» إنفرا» التابعة لشركة الاتصالات المتنقلة. وتتولى الشركة الهولندية ملكية أبراج الاتصالات التابعة للطرفين في الكويت وقطر من خلال شركائهما التشغيلية. واشترط الجهاز إتاحة مواقع البنية



أخبار الشركات



«الصناعات الوطنية» تجدد تسهيلات بـ5 ملايين دينار

أعلنت شركة الصناعات الوطنية توقيع عقد لتجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 5 ملايين دينار، لتمويل أنشطة الشركة. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أنه يتعذر تحديد الأثر المالي للتسهيلات حالياً، إذ سينعكس على البيانات المالية وفقاً للمبالغ المستخدمة فعلياً. وبلغت أرباح الشركة خلال النصف الأول من 2026 نحو 859.84 ألف دينار، بتراجع 44.21 % مقارنة بـ1.54 مليون دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

استقالة «الوزان كابيتال» وممثليها من مجلس «ميزان»

ويبلغ رأس المال المدفوع لـ«ميزان القابضة» نحو 31.13 مليون دينار، موزعاً على 311.308 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، فيما تستحوذ «الوزان كابيتال» على حصة تبلغ 35.54 % من رأسمال الشركة. وحققت «ميزان» أرباحاً بلغت 12.06 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بارتفاع 21.8 % مقارنة بـ9.90 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

أعلنت شركة ميزان القابضة تلقيها كتاب استقالة من شركة الوزان كابيتال لبيع وشراء الأسهم، عضو مجلس إدارة الشركة، وممثلها على عبدالرحمن جاسم الوزان، اعتباراً من 11 أكتوبر 2026. وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن مجلس الإدارة سيبحث في اجتماعه المقبل اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الاستقالة، وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

«كابلات» تتسلم صحيفة عقد بـ1.54 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية تسلمها من وزارة الكهرباء والماء صحيفة عقد مناقصة لتوريد موصلات نحاس للخطوط الهوائية، بقيمة إجمالية تبلغ 1.54 مليون دينار. وتوقعت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، تحقيق أرباح تشغيلية تتراوح نسبته بين 3 و5 % خلال عامي 2026 و2027. وكانت الشركة قد أعلنت في مايو الماضي ترسية المناقصة عليها، باعتبارها صاحبة ثاني أقل الأسعار، بعد استبعاد العطاء الأقل سعراً لعدم مطابقته الشروط والمواصفات. وحققت «كابلات» أرباحاً بلغت 11.74 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بانخفاض 11.11 % مقارنة بـ13.21 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

«طفل المستقبل» تنتخب مجلساً جديداً 29 أكتوبر

الجمعية، فيما حددت 19 أكتوبر تاريخاً لحق الحضور. وتضم قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة كلاً من عبدالله حمد التريكت، وأحمد بدر شيخان الفارسي، وجنى خلدون النقيب، وفاطمة طارق رزوقي، ونور محمد البحر، وشركة الخالدية المتحدة القابضة.

دعت شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية مساهميها إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية، المقرر عقده في 29 أكتوبر 2026، للنظر في قبول استقالات أعضاء مجلس الإدارة الحاليين وانتخاب مجلس جديد لمدة 3 سنوات. وحددت الشركة 14 أكتوبر الجاري آخر يوم لشراء الأسهم لاستحقاق حضور

«بويان» يمدد موافقة أسهم الخزينة 6 أشهر

أعلن بنك بويان حصوله على تمديد موافقة بنك الكويت المركزي لشراء أو بيع أو التصرف بما لا يتجاوز 10 % من أسهمه المصدرة، لمدة 6 أشهر إضافية. وأوضح البنك أن فترة التمديد تبدأ في 14 أكتوبر 2026 وتنتهي في 14 أبريل 2027، مشيراً إلى عدم وجود تأثير جوهري على مركزه المالي.

مكاسب محدودة في مستهل الأسبوع بعد 3 أسابيع من التراجع

بورصة الكويت تتماسك بدعم 7 قطاعات

1 «الرئيسي» يتقدم المؤشرات بارتفاع 0.21% و«الأول» يكتفي بمكاسب 0.05%

2 61 سهماً تتراجع مقابل ارتفاع 56.. والتحسن لم يشمل غالبية الأسهم



كتب مساعد صالح

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على ارتفاع محدود شمل مؤشراتها الرئيسية، بدعم صعود 7 قطاعات، في جلسة حملت قدراً من التماسك بعد تراجعات الفترة الماضية، لكنها لم تقدم بعد إشارات كافية على تحول واسع في اتجاه السوق. وبلغت قيمة التداولات 66.47 مليون دينار، وسط تباين أداء الأسهم واستمرار الضغوط على

عدد منها، رغم الإغلاق الأخضر للمؤشرات. وجاءت مكاسب جلسة الأحد متفاوتة، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.05 %، وصعد مؤشر السوق العام بنحو 0.08 %، فيما حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً بنسبة 0.21 %، وزاد مؤشر الرئيسي 50 بنحو 0.13 %، مقارنة بإغلاق الخميس الماضي. وأظهرت هذه التحركات نقوفاً نسبياً للمؤشرين الرئيسي والرئيسي 50، مقابل مكاسب أقل للسوق الأول.

وشهدت الجلسة تداول 248.38 مليون سهم، من خلال تنفيذ 17.97 ألف صفقة، لتبقى حركة التعاملات نشطة على مستوى عدد من الأسهم، وإن كانت محصلة المؤشرات تعكس تقارباً بين تأثير الشراء وضغوط البيع. فارتفع السوق العام بأقل من عشر نقطة مئوية يؤكد محدودية المكاسب، ويجعل متابعة الجلسات التالية ضرورية للحكم على مدى استمرار التحسن.

بعد أسابيع التراجع

وتكتسب البداية الإيجابية للأسبوع أهميتها من توقعيتها، بعدما أنهت البورصة الأسبوع الماضي على محصلة حمراء للأسبوع الثالث على التوالي، بالتزامن مع تراجع التداولات والقيمة السوقية وهبوط 9 قطاعات. وجاء ذلك في ظل الحذر من التطورات الإقليمية ومخاوف تجدد التصعيد، وهي عوامل ألقت بظلالها على شهية المخاطرة خلال الفترة الماضية. ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة جلسة الأحد باعتبارها محاولة للتماسك بعد الضغوط الأخيرة، دون اعتبارها دليلاً حاسماً

ارتفاع غير شامل

وعلى مستوى الأسهم، ارتفع 56 سهماً، مقابل تراجع 61 سهماً، فيما استقرت أسعار 13 سهماً، ليبلغ إجمالي الأسهم المتداولة وفق هذه الحصيلة 130 سهماً. وبذلك، ظلت كفة التراجعات أرجح عددياً بفارق 5 أسهم، رغم صعود جميع المؤشرات الرئيسية.

وتكشف هذه المقارنة جانباً مهماً من الجلسة، إذ لا يعني ارتفاع المؤشر تحسن أسعار غالبية الأسهم بالضرورة، بسبب اختلاف الأوزان والتأثير داخل المؤشرات. كما تفسر شعور بعض المتعاملين باستمرار ضعف محافظهم حتى في جلسة خضراء، إذا تركزت استثماراتهم في أسهم لم تشارك في الصعود. ومن ثم، فإن اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة سيكون أحد المعايير المهمة لمتابعة قوة أي تحسن مقبل. فكلما توزع الشراء على عدد أكبر من الشركات والقطاعات، أصبح صعود السوق أكثر شمولاً، بينما يبقى الارتفاع المعتمد على تحركات محدودة أقل تعبيراً عن اتجاه الأسعار في البورصة ككل.

التكنولوجيا في الصدارة

وقاد قطاع التكنولوجيا القطاعات المرتفعة بمكاسب بلغت 31.17 %، في تحرك بارز مقارنة بالارتفاعات المحدودة للمؤشرات العامة، بينما انخفضت 5

3استمرار الشراء واتساع المشاركة اختباران لقدرة السوق على تثبيت المكاسب

4نتائج الشركات والتطورات الإقليمية ضمن عوامل ترجيح اتجاه التداولات المقبلة

مع التمييز بين حركة السعر خلال جلسة واحدة والتغير في النتائج أو التوقعات المالية.

السيولة تحت المتابعة

وبلغ نصيب «الأنظمة» نحو 6.5 % من إجمالي سيولة الجلسة، وفق حساب قيمة تداولاته إلى إجمالي التداولات، وهي نسبة توضح حضوره البارز، لكنها لا تعني انحصار النشاط فيه، إذ توزعت بقية السيولة على الأسهم الأخرى أما سهم «جي إف إتش»، فتقدم نشاط الكميات بتداول 23.67 مليون سهم، بما يعادل نحو 9.5 % من إجمالي الأسهم المتداولة. ويظهر اختلاف متصدر الكميات عن متصدر السيولة ضرورة الفصل بين المؤشرين، فارتفاع عدد الأسهم المتداولة لا يعني بالضرورة تصدر قيمة التعاملات، لاختلاف الأسعار بين الشركات. وبالنسبة إلى السوق عموماً، لا يكفي تسجيل سيولة بقيمة 66.47 مليون دينار لإثبات عودة شهية المخاطرة بصورة قوية. فالحكم يتطلب مقارنة بتداولات

الجلسات التالية والسابقة، ومتابعة توزيعها بين الأسهم، ومدى اقترانها بمكاسب قابلة للاستمرار، بدلاً من الاكتفاء بحجم التعاملات منفرداً.

كما أن ارتفاع السيولة، إذا تحقق لاحقاً، يحتاج إلى قراءة اتجاه الأسعار المصاحب له؛ فزيادة التداولات قد تتزامن مع شراء يدعم المكاسب، أو مع بيع يضغط على السوق. وتصبح الدلالة أكثر إيجابية عندما يجتمع النشاط مع تحسن الأسعار واتساع المشاركة.

تقدم «الرئيسي»

وسجل مؤشر السوق الرئيسي أفضل أداء بين المؤشرات الأربعة، بارتفاعه 0.21 %، يليه الرئيسي 50 بمكاسب 0.13 %، وهو تفوق نسبي يستحق المتابعة، لكنه لا يكفي وحده للاستنتاج بانتقال السيولة من السوق الأول إلى الرئيسي.

فإثبات مثل هذا التحول يحتاج إلى بيانات تفصيلية عن توزيع قيم التداولات واستمرارها عبر عدة جلسات. أما المتاح من حصيلة الأحد، فيشير إلى اختلاف قوة الأداء بين الأسواق، مع بقاء الجميع في النطاق الإيجابي، وإن بنسب محدودة. وفي المقابل، فإن ارتفاع السوق الأول بنسبة 0.05 % يعكس مساهمة إيجابية متواضعة في جلسة التماسك. وسيكون تحسن أداء أسهمه المؤثرة عاملاً مهماً في تعزيز صعود المؤشرات، خصوصاً إذا تزامن مع استمرار نشاط السوق الرئيسي، بما يمنح الحركة الصاعدة مشاركة أوسع.

اختبار الجلسات المقبلة

وخلال الفترة المقبلة، ستتجه المتابعة إلى قدرة البورصة على الاحتفاظ بمكاسبها، وتجنب العودة السريعة إلى التراجع، بالتوازي مع رصد عدد الأسهم الصاعدة وتوزيع السيولة. فاستمرار التحسن، ولو تدريجياً، يحمل دلالة أقوى من قفزة منفردة تعقبها خسائر تحو أثارها. ويتمثل السيناريو الإيجابي في تواصل الشراء على نطاق أوسع، وتحسن مشاركة الأسهم المؤثرة، مع انحسار الضغوط التي

سيطرت على الأسابيع الماضية. وفي هذه الحالة، قد تتحول بداية الأسبوع إلى خطوة نحو استعادة جزء من الخسائر، دون افتراض سرعة التعويض أو شموله جميع الأسهم. أما إذا ظلت المكاسب محدودة، واستمرت غالبية الأسهم تحت الضغط، فقد يبقى السوق في نطاق التذبذب، تتبادل خلاله الأسهم الأدوار بين الصعود والهبوط. ويزداد احتمال هذا المسار إذا غابت المحفزات الجديدة، أو عادت التطورات الإقليمية إلى التأثير سلباً في قرارات المتعاملين.

وتبقى هذه السيناريوهات قراءة مشروطة للمعطيات الحالية، وليست توقعاً جازماً باتجاه محدد. فجلسة واحدة لا تكشف وحدها حجم الأموال المستعدة للدخول، ولا مدى استعداد حائزي الأسهم للبيع عند تحسن الأسعار.

الأرباح والمحركات

ومع دخول الربع الأخير من العام، تبرز أهمية نتائج الشركات عن الأشهر التسعة الأولى، وما قد تكشفه الإفصاحات المقبلة بشأن تطور الأرباح والإيرادات والمصروفات. ومن شأن هذه البيانات أن توفر أساساً أوضح للمقارنة بين الشركات، بعد فترة تأثر فيها التداول بالخواف العامة.

وستكتسب جودة الأرباح أهمية إلى جانب حجمها، إذ تختلف دلالة النمو الناتج عن النشاط التشغيلي عن الزيادة المرتبطة بمكاسب غير متكررة. كذلك، تساعد مستويات المديونية والتدفقات النقدية على تقييم قدرة الشركات على الاستمرار في تحقيق النتائج، بعيداً عن الانطباع الذي يصنعه تحرك السهم قصير الأجل. وبذلك، تضع جلسة الأحد أمام السوق بداية إيجابية محدودة، يتوقف البناء عليها على ما يليها من تداولات وإفصاحات. فالمؤشرات نجحت في الإغلاق مرتفعة، لكن تفوق عدد الأسهم المتراجعة يترك مهمة توسيع المشاركة قائمة، ويجعل السيولة واستمرار الشراء محور الحكم على قوة التعافي المحتمل.

ترقب الإفصاحات

تمثل نتائج الشركات المقبلة عاملاً مهماً في فرز الفرص، من خلال مقارنة نمو الأرباح وجودتها واستقرار النشاط التشغيلي. وتبقى حركة الأسعار وحدها غير كافية للحكم على الأداء المالي، خصوصاً عند تسجيل ارتفاعات أو انخفاضات كبيرة خلال جلسة واحدة.

نجم النشاط

تصدر «الأنظمة» السيولة بنحو 4.35 ملايين دينار، تعادل قرابة 6.5 % من إجمالي قيمة التداولات، بالتزامن مع ارتفاعه 31.17%. وقاد «جي إف إتش» الكميات بنحو 23.67 مليون سهم، تمثل حوالي 9.5 % من إجمالي حجم التداول. والنسبتان محسوبتان من أرقام الجلسة.

تعاف بشروط

تأكيد التحسن يتطلب استمرار المكاسب، واتساع قاعدة الأسهم الصاعدة، ومشاركة أقوى من الأسهم المؤثرة. أما بقاء الارتفاع محصوراً في تحركات انتقائية، مع تفوق الأسهم الهابطة عددياً، فيشير إلى استمرار التباين، حتى إذا حافظت المؤشرات على اللون الأخضر.

الجلسة بالأرقام

بلغت قيمة التداولات 66.47 مليون دينار، عبر تداول 248.38 مليون سهم وتنفيذ 17.97 ألف صفقة. وارتفعت القطاعات بواقع 7 قطاعات، مقابل تراجع 5 واستقرار قطاع المنافع. وعلى مستوى الأسهم، صعد 56 سهماً، وانخفض 61، واستقرت أسعار 13 سهماً.

منظومة تكرير متكاملة ترفع القيمة المضافة للخام

مصافي النفط الكويتية.. ثقل استراتيجي في صناعة الطاقة

1 «الزور» تقود تحولا استراتيجيا للتصدير نحو آسيا وأوروبا

2 «ميناء الأحمدى».. 346 ألف برميل يوميا تعزز القدرات الإنتاجية

كتب محمد ياسين

منذ عقود، لم تكتف الكويت بكونها منبعاً للنفط الخام الذي يغذي أسواق الطاقة العالمية، بل مضت خطوة أبعد ببناء منظومة متكاملة من مصافي التكرير التي تحول هذا الخام إلى منتجات جاهزة للاستهلاك، من البنزين والديزل إلى وقود الطائرات وزيت الوقود ومشتقات البتروكيماويات، هذه المصافي ليست مجرد منشآت صناعية، بل تمثل حلقة الوصل الحاسمة بين الثروة الجيولوجية الكامنة تحت الأرض والاقتصاد الفعلي الذي يشعر به المواطن والمستهلك العالمي على حد سواء.

وتمثل مصافي النفط الكويتية أحد أهم مكونات صناعة الطاقة في البلاد، ليس فقط لدورها في تلبية احتياجات السوق المحلية من الوقود، وإنما أيضاً في تحويل الخام الكويتي إلى منتجات نفطية عالية القيمة والمواصفات يمكن تسويقها في الأسواق العالمية.

وتضم منظومة التكرير الكويتية حالياً 3 مصافي رئيسية هي مصفاة ميناء الأحمدى، ومصفاة ميناء عبدالله، ومصفاة الزور، بإجمالي طاقة تكريرية تصل إلى نحو 1.415 مليون برميل يوميا.

وتدير مصفاتي ميناء الأحمدى وميناء عبدالله شركة البترول الوطنية الكويتية، بينما تقع مصفاة الزور ضمن منظومة شركة كيبك التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

الطاقة التكريرية.. أكثر من 1.4 مليون برميل يوميا

أحدثت الاستثمارات الكبرى في قطاع التكرير تحولا واضحا في قدرات الكويت الصناعية، فبعد تنفيذ مشروع الوقود البيئي وتطوير مصفاتي ميناء الأحمدى وميناء عبدالله، إلى جانب دخول مصفاة الزور مرحلة التشغيل الكامل، أصبحت الكويت تمتلك واحدة من أكبر منظومات التكرير في المنطقة. وتؤكد شركة البترول الوطنية أن مصفاتي ميناء الأحمدى وميناء عبدالله تعملان كمجمع تكريري متكامل بطاقة إجمالية تبلغ 800

ألف برميل يوميا، في حين تصل طاقة مصفاة الزور إلى 615 ألف برميل يوميا، وهذا يعني أن الطاقة التكريرية الإجمالية للكويت أصبحت أكبر بكثير من المستوى الذي كانت عليه قبل تنفيذ برنامج تحديث المصافي ومشروع الزور، ما يعزز قدرة الدولة على الاستفادة من الخام محليا بدلا من الاعتماد بدرجة أكبر على تصديره في صورته الأولية.

مصفاة ميناء الأحمدى

تعد مصفاة ميناء الأحمدى من أقدم وأهم منشآت التكرير الكويتية، إذ تأسست عام 1949 بطاقة أولية بلغت نحو 25 ألف برميل يوميا، قبل أن تتوسع قدراتها بصورة كبيرة عبر مراحل متعددة من التطوير والتحديث. وتبلغ طاقتها الحالية نحو 346 ألف برميل يوميا، موزعة على 39 وحدة مطورة أو جديدة، ما يجعلها إحدى الركائز الأساسية في منظومة تكرير النفط الكويتية.

وشهدت المصفاة عمليات تحديث رئيسية خلال عقود مختلفة، كان من أبرزها مشاريع التحديث في الثمانينيات، قبل أن تدخل مرحلة أكثر شمولاً مع تنفيذ مشروع الوقود البيئي الذي يعد نقطة تحول في مستقبل مصفاة ميناء الأحمدى، إذ استهدف رفع كفاءة المصافي وتحسين جودة المنتجات وتقليل مستويات

الكبريت والشوائب. وأدى المشروع إلى تطوير وحدات المصفاة بما يسمح بإنتاج منتجات نفطية تتوافق مع المواصفات البيئية الدولية، ومن بينها منتجات بمواصفات «يورو 5».

وتنتج المصفاة مجموعة متنوعة من المشتقات النفطية، أبرزها البنزين منخفض الكبريت والكيروسين ووقود الطائرات والغاز البترولي المسال والبيتومين والديزل، إلى جانب منتجات عمليات التكرير والمعالجة. وأسهمت أعمال التحديث في رفع كفاءة الطاقة وتعزيز الموثوقية والسلامة، مع تقليل احتمالات التوقفات غير المخطط لها.

مصفاة ميناء عبدالله

تأتي مصفاة ميناء عبدالله في المرتبة الثانية من حيث الطاقة بين المصافي الكويتية، بطاقة تصل إلى 454 ألف برميل يوميا.

وتعود بدايات المصفاة إلى عام 1958، عندما أنشأتها شركة النفط الأميركية المستقلة، قبل أن تنتقل ملكيتها بالكامل إلى الكويت عام 1977، ثم أصبحت تحت إدارة شركة البترول الوطنية الكويتية عام 1978.

وخضعت المصفاة لمشروع تحديث رئيسي في عام 1988، ثم جاءت مرحلة أكثر تطورا مع تنفيذ مشروع الوقود البيئي.

3 وقود بمواصفات «يورو 5» يوسع نطاق الوصول إلى أسواق جديدة

4 الديزل والبنزين والكيروسين.. تنوع المشتقات يرفع كفاءة القطاع

وتضم المصفاة حالياً 42 وحدة جديدة ووحدتين مطورتين، وهو ما رفع إمكاناتها في معالجة الخام وإنتاج مشتقات ذات قيمة أعلى.

أهمية مصفاة ميناء عبدالله

تتميز المصفاة بقدرتها على تحويل المنتجات الأقل قيمة، ومنها المتبقيات النفطية وزيت الوقود، إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية أعلى. وتشمل أبرز المنتجات الديزل منخفض الكبريت للغاية، ووقود الطائرات، والناftا، وزيت الوقود منخفض الكبريت.

وتنتج المصفاة ديزلأ فائق الانخفاض في الكبريت بتركيز يصل إلى 10 أجزاء في المليون، بما يسمح بتلبية متطلبات الأسواق ذات المواصفات البيئية الأكثر تشدداً.

مصفاة الزور.. أكبر مصافي الكويت

تعد مصفاة الزور أكبر مصافي الكويت وأحد أكبر مشاريع التكرير عالمياً، بطاقة تصل إلى 615 ألف برميل يوميا.

وتقع المصفاة على بعد نحو 90 كيلومتراً جنوب مدينة الكويت، وتمتد على مساحة تقدر بنحو 16 كيلومتراً مربعاً.

وتضم المنشأة 6 وحدات تقطير جوي من أكبر الوحدات عالمياً، إلى جانب منظومة متطورة لإزالة الكبريت ومعالجة المنتجات. وأصبحت المصفاة تعمل بطاقتها الكاملة البالغة 615 ألف برميل يوميا، ما رفع إجمالي الطاقة التكريرية للكويت إلى نحو 1.415 مليون برميل يوميا عند احتساب مصفاتي ميناء الأحمدى وميناء عبدالله.

إنتاج مصفاة الزور

وتنتج المصفاة مجموعة متنوعة من المنتجات النفطية، تشمل الناftا ووقود الطائرات والديزل وزيت الوقود منخفض الكبريت، إلى جانب الكيروسين ومنتجات أخرى مخصصة للتصدير.

وعند تشغيلها بطاقتها الكاملة، أشارت بيانات حكومية إلى إنتاج نحو 86 ألف

من خلال زيادة حصة المنتجات المكررة إلى جانب النفط الخام. وتكتسب هذه الخطوة أهمية مع اختلاف هوامش الربحية بين الخام والمنتجات المكررة، وتغير الطلب العالمي على أنواع الوقود المختلفة.

ويبرز إنتاج المنتجات منخفضة الكبريت باعتباره أحد أهم التحولات في قطاع التكرير الكويتي، في ظل تشدد المعايير البيئية عالمياً، خصوصاً في قطاعات النقل البحري والطيران والنقل البري، ويعزز هذا التوجه قدرة المصافي الكويتية على إنتاج أنواع وقود تتوافق مع المتطلبات البيئية الحديثة وتتنافس في الأسواق العالمية.

وهو ما يسهم في تقليل الاعتماد على استيراد المنتجات المكررة.

ويمثل توفير الوقود لمحطات الكهرباء والماء أحد الجوانب الاستراتيجية المهمة، خصوصاً مع إنتاج مصفاة الزور كميات كبيرة من الوقود منخفض الكبريت، ووجود منشآت تخزين مخصصة له. وتبلغ الطاقة التخزينية لهذا الوقود في المصفاة نحو 6.5 مليون برميل، ما يوفر هامشاً استراتيجياً للتعامل مع تغيرات الطلب الموسمية والتشغيلية، ودعم استمرارية إمدادات قطاعي الكهرباء والماء.

وفي الوقت نفسه، يسهم التوسع في التكرير في تنويع صادرات الكويت النفطية،

ترتبط استراتيجية الكويت في قطاع التكرير بعدة اعتبارات اقتصادية واستراتيجية، في مقدمتها رفع القيمة المضافة للموارد الهيدروكربونية. فبدلاً من تصدير النفط الخام، تتبج عملية تكريره وتحويله إلى الديزل ووقود الطائرات والناftا وغيرها من المنتجات، تحقيق قيمة صناعية واقتصادية أكبر من البرميل، بما يعزز العائد من الموارد النفطية.

كما تؤدي المصافي دوراً محورياً في تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية، بما في ذلك البنزين والديزل ووقود الطائرات والكيروسين وغاز البترول المسال، إلى جانب أنواع الوقود المستخدمة في قطاعات مختلفة،

استراتيجية الكويت في قطاع التكرير



عن السنة المالية 2026/2025

اعتماد الحسابات الختامية
لـ 9 جهات حكومية532.4 مليون دينار زيادة مصروفات
«الرعاية السكنية» على إيراداتها

2

«الاتصالات» تحقق أرباحاً بـ 115.44 مليون
دينار.. وتحول 103.9 ملايين للدولة

1



كشفت الحسابات الختامية لتسع جهات حكومية عن مراسيم بقوانين باعتماد الحسابات الختامية لعدد من الجهات الحكومية عن السنة المالية 2026/2025، أظهرت تصدر «الاتصالات» الجهات المشمولة من حيث الأرباح، بينما سجلت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أكبر فارق بين المصروفات والإيرادات، بنحو 532.4 مليون دينار. وأظهرت الأرقام أن تحويلات الجهات الثلاث إلى الخزنة تتوزع بواقع نحو 103.9 ملايين دينار من «الاتصالات»، و 52 مليوناً من «المواني»، و 5 ملايين من «تنظيم التأمين»، بعد تخصيص النسب المقررة للهيئة والوحدة.

أرباح «الاتصالات»

وحققت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات إيرادات بلغت نحو 139.47 مليون دينار، مقابل مصروفات بقيمة 24.03 مليوناً، لتسجل أرباحاً بلغت نحو 115.44 مليون دينار.

ونص المرسوم بقانون رقم 113 لسنة 2026 على تحويل 10 % من صافي الأرباح إلى الاحتياطي العام للهيئة، بما يعادل نحو 11.54 مليون دينار، وتحويل المبلغ المتبقي، البالغ 103.9 ملايين، إلى الخزنة العامة للدولة.

وفي مؤسسة الموانئ الكويتية، بلغت الإيرادات نحو 95.48 مليون دينار، مقابل مصروفات بقيمة 43.46 مليوناً، ليصل صافي الأرباح إلى نحو 52.02 مليون دينار، تقرر تحويله بالكامل إلى الخزنة العامة.

فائض «التأمين»

وسجلت وحدة تنظيم التأمين إيرادات بلغت نحو 8.86 ملايين دينار، مقابل مصروفات بقيمة 3.3 ملايين، محققة فائضاً بنحو 5.56 ملايين دينار.

وبموجب المرسوم بقانون رقم 110 لسنة

2026، حُصص للوحدة مبلغ 555.7 ألف دينار، يعادل 10 % من وفورات السنة المالية، على أن يُحوّل المتبقي، البالغ نحو 5 ملايين دينار، إلى الخزنة العامة للدولة، وفقاً لأحكام قانون تنظيم التأمين رقم 125 لسنة 2019.

مصروفات «السكنية»

وأظهر الحساب الختامي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بلوغ مصروفاتها نحو 552.37 مليون دينار، مقابل إيرادات بقيمة 19.93 مليوناً، بفارق يقارب 532.4 مليون دينار.

ونص المرسوم بقانون رقم 111 لسنة

2026 على أن تتولى وزارة المالية سداد الفرق بين مصروفات المؤسسة وإيراداتها، والبالغ وفق المرسوم 532.43 مليون دينار. أما هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، فبلغت مصروفاتها الفعلية نحو 8.64 ملايين دينار، مقابل إيرادات بلغت 615.3 ألفاً، لتصل زيادة المصروفات على الإيرادات إلى نحو 8.03 ملايين دينار. وتقرر بموجب المرسوم بقانون رقم 108 لسنة 2026 تغطية هذه الزيادة من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ذاتها.

«الشراكة» و«مكافحة المنشطات»

وسجلت هيئة مشروعات الشراكة بين

القطاعات العام والخاص مصروفات بلغت نحو 3.41 ملايين دينار، مقابل إيرادات بقيمة 552.7 ألفاً، بزيادة في المصروفات على الإيرادات بلغت نحو 2.86 مليون دينار، تقرر تغطيتها من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، وفق المرسوم بقانون رقم 107 لسنة 2026.

كما أظهر الحساب الختامي للوكالة الكويتية لمكافحة المنشطات، المعتمد بالمرسوم بقانون رقم 105 لسنة 2026، إيرادات بلغت نحو 65.8 ألف دينار، مقابل مصروفات بنحو 1.8 مليون دينار، فيما بلغ التمويل المقدم من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لتغطية مصروفاتها نحو 1.73 مليون دينار.

تشمل العقارات والطباعة ونقل الأموال والأشياء الثمينة

«المركزي» يضيف 4 أنشطة إلى «كي نت»



عدّل بنك الكويت المركزي الأنشطة المسجلة لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت»، بإضافة أربعة أنشطة وحذف نشاط تحصيل الفواتير إلكترونياً ومن خلال أجهزة نقاط البيع المباشر «POS». وجاء التعديل من خلال التأشير في سجل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني والنقود الإلكترونية وتشغيل نظم الدفع الإلكتروني لدى البنك. وتضمنت الإضافات بيع وشراء الأراضي والعقارات لحساب الشركة فقط، وتملك العقارات والمنقولات لمصلحتها، وطباعة الطوابع البريدية أو المالية والعملات الورقية لحساب الدولة، إلى جانب طباعة الشيكات ومستندات الملكية، وخدمات تحصيل الأموال والأشياء الثمينة الأخرى وإيصالها.

قرار وزاري يسري حتى 10 أكتوبر 2027

«التجارة» تعتمد خواتم 21 علامة
للمشغولات الثمينة

اعتمدت وزارة التجارة والصناعة خواتم 21 علامة تجارية مدموجة على مشغولات المعادن الثمينة المستوردة، مع إعفاء المشغولات المشمولة من الدمغ وفق الإجراءات المنظمة، بموجب القرار الوزاري رقم 206 لسنة 2026، واستناداً إلى القرار رقم 165 لسنة 2019 وتعديلاته. وأوضحت الوزارة، في بيان أمس الأحد، أن القائمة تضم علامات عالمية، من بينها «بيرسي» و«فريد» و«شوميه» و«شوبارد» التابعة لشركة الطرف الأغر للتجارة العامة، و«باتيك فيليب» لشركة الكويت لأكسجري للهدايا والكماليات

والساعات، و«هيرميس» لشركة المانع للتجزئة، و«تيفاني أند كو» لشركة تي سي أو الكويت للمجوهرات. وشملت القائمة كذلك علامات «دامانتي» و«سواروفسكي» و«لويس فويتون» و«ديور» و«باسكوال بروني» و«بوشرون» و«روبرتو كوين» و«مارلي نيويورك» و«برادا» و«كارتيه»، إلى جانب علامات أخرى وردت في القرار. وحدد القرار بدء العمل به من تاريخ صدوره في 8 أكتوبر 2026، واستمراره حتى 10 أكتوبر 2027، مع نشره في الجريدة الرسمية والتزام الجهات المعنية بتنفيذ أحكامه.

خلفاً للسعودية.. وتسمية راكان العجمي رئيساً للدورة الجديدة

الكويت تترأس شبكة
المنافسة العربية لعامين• تعزيز التعاون في إنفاذ القوانين والرقابة
على الاندماجات والاستحواذات

انتقلت رئاسة شبكة المنافسة العربية إلى دولة الكويت لمدة عامين، خلفاً للمملكة العربية السعودية، مع تسمية المدير التنفيذي بالتكليف لجهاز حماية المنافسة راكان العجمي رئيساً للشبكة في دورتها الجديدة. وقال الجهاز، في بيان أمس الأحد، إن رئاسة الكويت تعكس الثقة التي تحظى بها لدى أجهزة المنافسة العربية، وتدعم التعاون في حماية المنافسة وتطوير العمل المؤسسي بين الدول الأعضاء. وأوضح أن أولويات

الرئاسة تشمل تعزيز التعاون في إنفاذ قوانين المنافسة والرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ، ودعم مجموعات العمل المتخصصة، وتوسيع برامج التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات. من جانبه، أكد العجمي أن تولي الرئاسة يمثل مسؤولية لواصل العمل العربي المشترك والبناء على ما تحقق منذ تأسيس الشبكة، مشدداً على التزام الكويت بالتعاون مع الدول الأعضاء وتفعيل تبادل المعرفة والخبرات، بما يرفع كفاءة أجهزة المنافسة ويحسن بيئة الأعمال العربية.

وأشار إلى أن تطورات الأسواق الرقمية والممارسات العابرة للحدود تزيد الحاجة إلى التنسيق والحوار المستمر بين الأجهزة المعنية، وتبادل التجارب العملية لتطوير أدوات الرقابة ورفع كفاءة المؤسسات، مع مراعاة الأطر القانونية والاختصاصات الوطنية لكل دولة. وكانت الكويت قد استضافت المؤتمر الرابع للشبكة في فبراير 2025، كما تولى جهاز حماية المنافسة رئاسة مجموعة عمل الاندماجات والاستحواذات، ضمن مشاركته في أعمال الشبكة ومبادراتها المشتركة.

«المناقصات» وافق بالأغلبية على التعاقد المباشر مع «Scorpio»

موافقة مشروطة لشراء 5 ناقلات بترولية مستعملة

حصلت شركة ناقلات النفط الكويتية على موافقة مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة، بأغلبية أعضائه، على طلب التعاقد المباشر مع شركة «Scorpio» لشراء خمس ناقلات منتجات بترولية مستعملة.

وربط المجلس إتمام التعاقد باستكمال الإجراءات اللازمة والحصول على موافقة مؤسسة البترول الكويتية.

وصدر القرار خلال اجتماع الجهاز، استناداً إلى البند الأول من المادة 19 من قانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016.



اضطراب مسارات النفط ونقص الناقلات يرفعان أعباء الإمدادات العالمية.. والتأمين يقفز 5 أضعاف

77 مليون دولار للرحلة.. الشحن يُلهب كلفة النفط

1 نقل مليوني برميل يضيف 38.50 دولار إلى كلفة البرميل فوق سعر الخام

2 تأمين ناقلة بقيمة 150 مليون دولار يرتفع إلى 1.5 مليون لكل عبور

وحذر ويلكوكس أيضاً من استمرار تكاليف التأمين عند مستويات مرتفعة حتى بعد انتهاء الصراع، مع إعادة شركات التأمين تقييم مخاطر الملاحة في الخليج والبحر الأحمر. وتضع هذه التقديرات احتمالات التعافي السريع أمام قيود إضافية، إذ قد تستمر الأعباء المرتبطة بالتغطية التأمينية بعد تحسن الظروف الأمنية وانحسار الاضطرابات المباشرة.

رحلات أطول وسفن أقل

وتسببت حرب إيران في اضطراب عمليات ناقلات النفط على مستوى العالم، وفرضت تغييرات على مسارات الشحن المعتادة، كما أطالت فترات تسليم شحنات الخام المغادرة من الشرق الأوسط. وامتدت آثار هذه التغييرات إلى توافر السفن، بعدما أصبحت بعض الرحلات تستغرق وقتاً أطول مما كانت تحتاج إليه قبل الصراع.

ورغم بدء تعافي تدفقات النفط من المنطقة خلال الأسابيع الأخيرة، لا تزال عمليات نقله أكثر تعقيداً مقارنة بمستويات ما قبل الحرب. فزيادة الكميات المتاحة للتصدير لا تعالج وحدها مشكلة الشحن، ما دامت الناقلات تحتاج إلى مدد أطول لإتمام رحلاتها والعودة إلى الخدمة في شحنات جديدة. وفي ظل محدودية طاقة أسطول الناقلات، تؤدي الرحلات الأطول إلى تقليص عدد السفن المتاحة فعلياً، حتى من دون انخفاض العدد الإجمالي للأسطول. وهذا الضغط على الطاقة التشغيلية يدعم ارتفاع أجور النقل، ويجعل تحسن الإمدادات النفطية مرتبطاً أيضاً بقدرة منظومة الشحن على استيعابها وتوصيلها إلى المشترين.

برنت تحت الضغط

وفي موازاة اضطرابات الشحن، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لمتوسط سعر خام برنت خلال عام 2026 إلى 98 دولاراً للبرميل، بزيادة 8 % على تقديراتها السابقة، في ظل تراجع المخزونات العالمية، وشح إمدادات الديزل، واستمرار الاضطراب في تدفقات النفط القادمة من الشرق الأوسط.

كما توقعت الإدارة أن يبلغ متوسط سعر برنت 105 دولارات للبرميل خلال الربع الرابع، بزيادة قدرها 14 دولاراً عن توقعاتها السابقة. وتشير هذه المراجعة إلى استمرار الضغوط على السوق خلال الأشهر الأخيرة من العام، بالتزامن مع ارتفاع تكلفة نقل الخام وتعدد حركة الإمدادات بين مناطق الإنتاج والاستهلاك.

وتجمع السوق بذلك بين ضغوط تتعلق بتوافر النفط والمخزونات، وأخرى تخص تكلفة نقله والوصول إليه. وبالنسبة إلى المشترين، فإن ارتفاع السعر المتوقع لبرنت يتزامن مع بيئة شحن مرتفعة التكلفة، ما يزيد أهمية احتساب الفاتورة الكاملة للشحنة، بدلاً من الاكتفاء بتغييرات أسعار الخام المرجعية.



ويلكوكس، في تصريحات خاصة لفوربس الشرق الأوسط في أغسطس، إن أقساط التأمين ارتفعت من نحو 0.2 % إلى 1 % من قيمة هيكل السفينة، أي إلى خمسة أمثال مستوياتها السابق.

وبالنسبة إلى ناقلة نفط خام عملاقة تبلغ قيمتها 150 مليون دولار، ارتفعت تكلفة التأمين من 300 ألف دولار إلى 1.5 مليون دولار لكل رحلة عبور، بزيادة 1.2 مليون دولار. وتكشف هذه المقارنة مدى سرعة تضخم النفقات المرتبطة بالمخاطر، بعيداً عن قيمة النفط الذي تحمله السفينة أو أجرة استئجارها.

تعطيل بلا إغلاق رسمي

وأوضح ويلكوكس أن ما يحدث يعد «حصاراً فعلياً من دون إغلاق رسمي»، مشيراً إلى أن سحب التغطية التأمينية حال دون إبحار السفن وعطل حركة الشحنات، حتى في غياب حصار مادي للمضيق. وهو ما يبرز الدور الحاسم للتأمين في استمرار الملاحة، إلى جانب الظروف الأمنية المباشرة على طرق العبور.

فإتاحة الممر الملاحي لا تعني بالضرورة قدرة السفن على استخدامه بالصورة المعتادة، إذ تعذر الحصول على التغطية التأمينية اللازمة. ومن هنا، يمتد أثر المخاطر إلى قرارات الإبحار وتوقيات التسليم، ولا يتوقف عند قيمة القسط الإضافي الذي يتعين دفعه لتأمين السفينة خلال الرحلة.

وتوضح هذه الخصومات أن قفزة النقل يمكن أن تعيد توزيع الأعباء بين أطراف الصفقة، بدلاً من بقائها بالكامل على عاتق المشتري. فكلما ارتفعت تكلفة توصيل الشحنة، ازدادت الضغوط على سعر بيعها عند المصدر، خصوصاً عندما يقارن المستورد بين خامات مختلفة على أساس التكلفة الإجمالية بعد إضافة الشحن.

وبذلك، يواجه بعض المصدرين واقعاً لا تعكسه الأسعار القياسية وحدها؛ فارتفاع سعر النفط في السوق لا يلغي أثر الخصومات اللازمة لتسويق الشحنات. وتصبح المسافة بين ميناء التحميل ووجهة التسليم، ومدى توافر الناقلات، عاملين مؤثرين في قدر البائع على الاحتفاظ بجاذبية عرضه، وفي الإيراد الذي يحصل عليه من بيع الخام.

التأمين يزيد الأعباء

وبالتوازي مع ارتفاع أجور الناقلات، شهدت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب على السفن العابرة لمضيق هرمز قفزة حادة منذ اندلاع الصراع، ما أضاف عبئاً آخر على عمليات النقل في المنطقة. ويعكس هذا الارتفاع المخاطر التي باتت شركات التأمين تضعها في حساباتها عند تغطية السفن التي تمر عبر المضيق. وقال المؤسس وكبير المستشارين في شركة «سيكورو غروب» العالمية لإدارة المخاطر، سكوت

تحديد التكلفة الفعلية، خصوصاً للشحنات التي تقطع مسافات طويلة قبل وصولها إلى الأسواق الآسيوية.

فالزيادة المسجلة لا تتعلق بارتفاع سعر الخام ذاته، وإنما بالمبالغ اللازمة لتحريكه بين مناطق الإنتاج والاستهلاك. وهذا يعني أن الضغوط على مشتري النفط تأتي من أكثر من جهة في الوقت نفسه، مع ارتفاع أسعار الخام، وزيادة نفقات الشحن، وتعدد مسارات الملاحة التي تعتمد عليها حركة التجارة النفطية العالمية.

كما أن امتداد الرحلات يضيف صعوبة أخرى إلى جانب العبء المالي، إذ تبقى الناقلة مرتبطة بالشحنة مدة أطول قبل أن تصبح متاحة لرحلة جديدة. وبذلك، تتداخل تكلفة النقل مع محدودية السفن، لتزداد الضغوط على سلسلة الإمدادات حتى مع بدء تحسن كميات النفط المتدفقة من بعض مناطق الإنتاج.

خصومات عند التصدير

ولم تقتصر تداعيات ارتفاع أجور النقل على المشترين، إذ امتدت إلى مصدري الخام الذين يواجهون بدورهم ضغوطاً للحفاظ على تنافسية شحناتهم. ووفقاً للتقرير، اضطرب بعض البائعين في أسواق مثل غرب إفريقيا إلى تقديم خصومات على النفط عند نقطة التصدير، لتعويض جانب من ارتفاع تكلفة شحنه إلى الأسواق المستوردة.

سجلت تكلفة استئجار ناقلة نفط عملاقة لنقل الخام من الولايات المتحدة إلى آسيا مستوى قياسياً بلغ 77 مليون دولار للرحلة، في قفزة تعكس حجم الضغوط التي فرضتها حرب إيران على حركة الشحن العالمية، وتضيف عبئاً ثقيلاً إلى فاتورة شراء النفط، في وقت لا تزال فيه تدفقات الإمدادات ومسارات نقلها تعاني تداعيات الصراع.

وكشفت بيانات بورصة البليطيك، التي نقلتها بلومبرغ، أن تكلفة الرحلة تجاوزت ثمانية أمثال متوسطها البالغ 9.2 مليون دولار خلال عام 2025، بزيادة تزيد على 730 %، بعدما أدى اضطراب طرق الملاحة وإطالة رحلات الناقلات إلى تقليص السفن المتاحة، ودفع أسعار الشحن إلى مستويات غير مسبوقة على هذا المسار.

وعلى أساس محاولة نموذجية تبلغ مليوني برميل، تضيف أجور النقل وحدها نحو 38.50 دولار إلى تكلفة البرميل، أي قرابة 39 دولاراً فوق سعر الخام نفسه. ويبرز هذا الرقم اتساع الفجوة بين الأسعار المتداولة في أسواق النفط والتكلفة التي يتحملها المشتري لتوصيل الشحنة، خصوصاً مع تزامن ارتفاع أجور الناقلات مع قفزة أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب.

فاتورة تتجاوز سعر الخام

وأظهرت الأرقام أن تكلفة الرحلة ارتفعت بنحو 67.8 مليون دولار مقارنة بمتوسط عام 2025، وهو فارق يوضح حجم التحول الذي طرأ على اقتصاديات نقل النفط بين الولايات المتحدة وآسيا. فالشحنة التي كان نقلها يتطلب أقل من عشرة ملايين دولار، أصبحت تحتاج إلى عشرات الملايين الإضافية للوصول إلى وجهتها.

وباحتساب تكلفة النقل على الحمولة نفسها، كان متوسط عام 2025 يعادل نحو 4.60 دولارات للبرميل، مقابل 38.50 دولار حالياً. وبزيادة تقارب 33.90 دولار لكل برميل. وهذه المقارنة تخص أجور الرحلة وحدها، لكنها توضح كيف أصبح الشحن عنصراً أكبر بكثير في حساب التكلفة النهائية للخام لدى المشترين.

وتأتي هذه الأعباء فوق أسعار النفط القياسية المتداولة عند نحو 100 دولار للبرميل، إذ لا تشمل تلك الأسعار نفقات نقل الخام إلى المشتري. ولذلك، فإن متابعة سعر البرميل وحده لم تعد كافية لتقدير تكلفة توفير الإمدادات، بعدما باتت أجور النقل تستحوذ على حصة كبيرة من فاتورة الشراء، وتفرض ضغوطاً إضافية على التجار وشركات التكرير.

ضغوط على التجار والمصافي

ويضع الارتفاع الحاد في تكلفة الشحن تجار النفط وشركات التكرير أمام حسابات أكثر صعوبة، إذ ترتبط جدوى شراء الشحنة بسعرها عند المصدر، إلى جانب تكلفة نقلها والوقت اللازم لتسليمها. ومع القفزة الحالية، تتسع أهمية هذه العوامل في

تعافي دون المستويات السابقة

3 الرحلات الأطول تستنزف طاقة الأسطول رغم بدء تعافي التدفقات الخليجية

للرحلة من الولايات المتحدة إلى آسيا. ومع وصول تكلفة الرحلة إلى 77 مليون دولار، تكشف سوق الناقلات جانباً أساسياً من كلفة الاضطرابات: فالنفط المتاح للبيع يحتاج أيضاً إلى سفن ومسارات وتأمين ليصل إلى المستهلكيه. وحتى مع تحسن التدفقات، تظل كلفة التوصيل عبئاً ثقيلاً على المشترين، وضغطاً على عوائد بعض المصدرين، وعنصراً حاسماً في حسابات التجارة النفطية.

الصعوبات التي تواجه نقلها. وتظل سرعة استعادة المسارات المعتادة وتوافر الناقلات والتغطية التأمينية عوامل مؤثرة في قدرة السوق على تخفيف الأعباء التي تراكمت منذ اندلاع الحرب. وتتسع أهمية هذه التطورات بالنظر إلى أن نحو 20 % من إمدادات النفط العالمية كان يمر عبر مضيق هرمز قبل الصراع. ولذلك، تجاوزت تداعيات اضطراب الملاحة حدود المنطقة، لتطال تكلفة نقل النفط بين أسواق بعيدة، وتظهر بوضوح في الفاتورة القياسية

وأظهرت التقديرات تعافي تدفقات النفط من دول الخليج، باستثناء إيران، إلى أكثر من 81 % من مستويات ما قبل الحرب خلال سبتمبر. ورغم هذا التحسن، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية استمرار القيود على إمدادات المنطقة حتى الربع الرابع من عام 2026، بما يرجح بقاء أسواق النفط والشحن تحت الضغط.

ويشير ذلك إلى أن التعافي الجاري لم يُعد التدفقات بالكامل إلى مستوياتها السابقة، كما لم يُنه

بموجب المرسوم الأميري رقم 163 لسنة 2026 ولمدة ثلاث سنوات

تعيين 4 أعضاء من ذوي الخبرة في مجلس إدارة «المركزي»

• عبدالله الجابر ورضاب الرومي وهلا بورسلي وفرح العبدالرزاق لعضوية المجلس

المحددة في قانون إنشائه وتنظيم المهنة المصرفية.

كما تشمل مهام «المركزي» توجيه السياسة الائتمانية بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل القومي، فضلاً عن القيام بدور بنك الحكومة وتقديم المشورة المالية لها، بما يربط مسؤولياته النقدية والمصرفية بالأهداف الاقتصادية للدولة.

تنفيذه، على أن يُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ويتولى بنك الكويت المركزي رسم السياسة النقدية وتنفيذها، والعمل على استقرار النقد الكويتي وضمان حرية تحويله إلى العملات الأجنبية، إلى جانب إصدار العملة لحساب الدولة ومراقبة الجهاز المصرفي. وتندرج هذه المهام ضمن أهداف البنك

صدر المرسوم الأميري رقم 163 لسنة 2026، بتعيين أربعة أعضاء من ذوي الخبرة في مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، لمدة ثلاث سنوات. وشمل المرسوم تعيين كل من الشيخ عبدالله جابر الدعيح الإبراهيم الصباح، ورضاب محمد يوسف الرومي، وهلا عادل يوسف بورسلي، وفرح عبدالعزيز سعود العبدالرزاق. وأناط المرسوم بوزير المالية

المرزوق ترأس وفد الكويت في الاجتماع الوزاري بالمنامة

الكويت تدعم تسريع التكامل الاقتصادي الخليجي

1 البديوي: استكمال الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة يعزز تنافسية الاقتصادات

2 تسريع تنفيذ السكك الحديدية ضمن أولويات المشاريع المشتركة



الخليجي، ورفع جاهزية الاقتصادات وقدرتها على التعامل بكفاءة ومرونة مع التحديات العالمية. وأضاف أن قادة دول المجلس أكدوا، خلال لقائهم التشاوري في جدة بتاريخ 28 أبريل 2026، ضرورة الإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، وتفعيل مستهدفات السوق الخليجية المشتركة، وتسريع تنفيذ مشروع السكك الحديدية الخليجية.

واستعرض البديوي مؤشرات المركز الإحصائي الخليجي لعام 2025، مبيّناً أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ نحو 2.4 تريليون دولار، لتأتي دول المجلس مجتمعة في المرتبة التاسعة بين أكبر اقتصادات العالم.

وبلغت مساهمة القطاع غير النفطي نحو 79 % من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تجاوزت التجارة البينية 177 مليار دولار، بنمو 125 % مقارنة بعام 2007. كما تخطى رصيد الاستثمارات البينية 171 مليار دولار، بما يمثل أكثر من 21 % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المجلس.

بحث الاجتماع العاشر للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، في العاصمة البحرينية المنامة، مسارات تعزيز التكامل الاقتصادي، بمشاركة وفد كويتي ترأسه وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي، خلال الاجتماع أمس الأحد، أن تسريع خطوات الوحدة الاقتصادية واستكمال الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة يمثلان ركيزتين لتعزيز تنافسية اقتصادات دول المجلس، ورفع قدرتها على مواجهة المتغيرات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

وأوضح أن اللجنة تضطلع بدور محوري في دعم مشاريع التكامل الخليجي، عبر إعداد السياسات والمبادرات والمشروعات العملية التي تحقق نتائج ملموسة في التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

وأشار إلى أن المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة التي يتزامن معها الاجتماع تزيد أهمية التنسيق



لتمكين الشباب الكويتي في قطاع الاستثمار

اتحاد شركات الاستثمار يشارك لأول مرة في معرض «وظيفتي»

وليد الصقعي: المشاركة رسالة واضحة بأن قطاع الاستثمار الكويتي حاضرمتماسك



مساعد الياسين وأحمد العثمان

«وظيفتي 5» امتداداً لجهوده المتواصلة في دعم وتأهيل الكفاءات الوطنية، وتعزيز التواصل مع الشباب وتعريفهم بالفرص المهنية المتاحة في قطاع الاستثمار، كما تأتي ضمن سلسلة من الأنشطة والمبادرات التي يشارك فيها الاتحاد خلال شهر أكتوبر، بما يعكس حرصه على توسيع نطاق حضوره المجتمعي والتوعوي.

حيث يشارك الاتحاد كذلك في حملة «الجرس» للثقافة المالية التي أطلقتها بورصة الكويت في فعاليات «أسبوع المستثمر العالمي»، التي تُنظم سنوياً من قبل اللجنة المنبثقة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، بهدف تعزيز الثقافة المالية ورفع مستوى الوعي بأهمية تعليم المستثمرين وحمايتهم، وتشمل مشاركة الاتحاد تنظيم عدد من ورش العمل والحلقات النقاشية

الذاتية، ومنها الدورات الإلزامية للعمل في القطاع، مثل دورة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأوضح الصقعي «الشهادات المهنية والدورات الإلزامية تصنع فرقاً حقيقياً في ملف المتقدم، حين يدخل الخريج سوق العمل وهو يحمل هذه المؤهلات، يكون أكثر جاهزية وأكثر قدرة على المنافسة، وتزيد فرصه في الحصول على وظيفة في شركات الاستثمار».

واختتم بقوله: «نتطلع إلى لقاء الشباب في جناح الاتحاد، ونأمل أن تكون هذه المشاركة بداية لحضور دائم في «وظيفتي»، ولشراكة مستمرة مع الجهات المعنية بتوظيف الكفاءات الوطنية في القطاع الخاص».

جهود متواصلة لدعم الشباب

وتأتي مشاركة الاتحاد في

شركات الاستثمار، وليد خالد الصقعي: «مشاركتنا الأولى في «وظيفتي» رسالة واضحة بأن قطاع الاستثمار الكويتي حاضرمتماسك، في ظل الظروف الحالية، من المهم أن نكون في الميدان ونؤكد متانة هذا القطاع وقدرته على الاستمرار والنمو واستقطاب الكفاءات الوطنية». وأضاف: «تمكين الشباب الكويتي أولوية لنا، نريد أن نفتتح أمامهم أبواب قطاع الاستثمار، ونعزفهم بالفرص المتاحة فيه، ونؤهلهم بالأدوات التي يحتاجونها للدخول إليه بثقة».

فرص تدريبية مجانية

ويقدم الاتحاد خلال المعرض حزمة من الفرص التدريبية للخريجين الشباب، تشمل دورات مجانية وخصوصيات على برامج تدريبية متخصصة تعزز سيرهم

يشارك اتحاد شركات الاستثمار للمرة الأولى في المعرض الوطني للتوظيف «وظيفتي 5»، الذي يُقام خلال الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر 2026 في ذا أرينا - فندق جراند حياة، تحت رعاية وحضور وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة الدكتور طارق حمد الجلاهمة، ويضم المعرض أكثر من 120 شركة من 14 قطاعاً، ويستقطب أكثر من 30 ألف زائر من الباحثين عن عمل والخريجين والطلبة.

ويأتي حضور الاتحاد ضمن جناح مشترك مع أربع من شركات الأعضاء، هي: الشركة الكويتية للمقاصة، وشركة كفيك للاستثمار، وشركة الصفاة للاستثمار، والشركة الأولى للاستثمار.

وبهذه المناسبة، صرح المدير التنفيذي للاتصالات والعلاقات المؤسسية في اتحاد

ثاني منصة رقمية يطلقها البنك خلال شهر واحد ضمن استراتيجية KIB Now

KIB يطلق BuyNow.. أول خدمة للشراء الآن والدفع لاحقاً

عثمان توفيق: التطبيق يجمع بين التسوق وخيارات الدفع والتمويل في تجربة واحدة



العملاء بحلول تخدم شركاءنا من الشركات والتجار في الوقت نفسه. ومن خلال هذا النموذج، نعمل على تحويل حلول الدفع والتمويل إلى أدوات تدعم النشاط التجاري لشركائنا، وتساعدهم على الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، وتعزيز فرص المبيعات، ضمن تجربة أكثر تكاملاً بين البنك والشريك والعمل.

وأضاف الشمري: «ويعكس هذا التوجه تكاملاً أكبر بين قنوات البيع والإدارة المصرفية للأفراد والإدارة المصرفية للأعمال في KIB، حيث نعمل على بناء منظومة مترابطة تجمع الحلول المصرفية وحلول الدفع والتمويل حول احتياجات العميل والشريك التجاري. ويشكل BuyNow خطوة عملية ضمن هذا التوجه، ننطلق منها لتوسيع شبكة شركائنا وعميق علاقتنا معهم، وتقديم قيمة تتجاوز توفير الخدمة المصرفية إلى دعم نمو أعمالهم وتطوير تجربة عملائهم».

ويأتي إطلاق BuyNow في إطار مواصلة KIB تعزيز بنيتها الرقمية والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا لدعم نمو أعماله واستكشاف فرص جديدة، بما يواكب التطور المتسارع في الخدمات المالية وتوقعات العملاء.

العمل أسرع وأكثر سلاسة». وأضاف الشریف: «يمثل KIB Now الإطار الذي نبني من خلاله جيلاً جديداً من التجارب الرقمية، وإطلاق BuyNow بعد DriveNow خلال فترة وجيزة يعكس تقدمنا في تنفيذ هذا التوجه وقدرتنا على تحويل الأفكار إلى خدمات قابلة للاستخدام في الحياة اليومية. وانطلاقاً مما حققناه من إنجازات، سنواصل تطوير حلول جديدة تواكب تغير سلوك العملاء وتوقعاتهم». وصُممت رحلة استخدام BuyNow لتكون مباشرة، إذ يستطيع العميل تحميل التطبيق وتصفح الشركاء والمنتجات والخدمات المتاحة، ثم اختيار خدمة «قسّم» أو خدمة «مؤّل» وفق قيمة مشترياته وأهليته. ويمكن استخدام خدمة «قسّم» عبر التطبيق، أو عند الدفع عبر المواقع الإلكترونية المختارة، وكذلك داخل المتاجر من خلال رمز الاستجابة السريعة (QR) أو رابط الدفع.

وفي هذا السياق، قال مساعد المدير العام – الإدارة المصرفية للأفراد في KIB عبدالعزيز الشمري: «يمثل BuyNow بالنسبة لنا أكثر من مجرد إضافة خيار جديد للدفع والتمويل، فهو جزء من توجه أوسع نحو ربط احتياجات

وجيزة من إطلاق DriveNow. في امتداد لاستراتيجية KIB Now التي نعمل من خلالها على تقريب خدماتنا من العميل وربطها بصورة أكبر باهتماماته وأمط حياته. ونطمح إلى أن تكون هذه التجارب جزءاً من محطات مختلفة من حياة عملائنا، بما يعزز علاقتنا بهم ويجسد شعارنا المؤسسي «بنك للحياة».

ويتيح BuyNow للعملاء تصفح المنتجات والخدمات لدى مجموعة من العلامات التجارية والشركاء المشاركين، ومقارنة الخيارات والاستفادة من العروض المتوفرة عبر التطبيق، ضمن فئات متنوعة تشمل السيارات والصحة والتعليم والأثاث والإلكترونيات والألعاب، كما يمكنهم متابعة طلبات التمويل ودفعاتهم من خلال التطبيق في مكان واحد. ومن جانبه، قال مدير عام الابتكار الرقمي وذكاء المعلومات في KIB محمد الشریف: «عند تطوير BuyNow، أنطلقنا من فكرة تتمثل في اختصار الخطوات التي يمر بها العميل، من البحث عن المنتج أو الخدمة إلى اختيار طريقة الدفع أو التمويل المناسبة. لذلك صممنا تجربة تجمع هذه المراحل ضمن بيئة رقمية مترابطة، وتوظف التكنولوجيا والبيانات لجعل رحلة

الموافقة مباشرة. كما يمكن للعميل ربط بطاقته الكويتية للسحب الآلي أو بطاقته الائتمانية بالتطبيق.

أما خدمة «مؤّل» (Finance)، فتتيح تمويل المشتريات التي تزيد قيمتها على 500 دينار وتصل إلى 25 ألف دينار كويتي، بنسبة أرباح 0% ومن دون اشتراط تحويل الراتب، مع فترات سداد تبدأ من ثلاثة أشهر وفق أهلية العميل، وبعدها أدنى للقسط الشهري يبلغ 20 ديناراً. وتتوفر الخدمة للكويتيين والمقيمين، سواء كانوا من عملاء KIB أو بنوك أخرى، من خلال تمويل استهلاكي بصيغة المساومة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في KIB عثمان توفيق: «يمثل إطلاق BuyNow خطوة جديدة في تطوير ما نقدمه لعملائنا، إذ يجمع التطبيق بين التسوق وخيارات الدفع والتمويل في تجربة واحدة، ويمنح العميل مساحة أكبر لإدارة مشترياته بالطريقة التي تناسبه. وقد حرصنا على أن تكون التجربة واضحة وبسيطة، وأن توفر قيمة عملية في استخدامات مختلفة من الحياة اليومية». وأضاف توفيق: «يأتي BuyNow بعد فترة

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) إطلاق تطبيق BuyNow، الذي يقدم أول خدمة للشراء الآن والدفع لاحقاً (BNPL) يوفرها بنك في الكويت، حيث تتيح للعملاء تجربة رقمية تجمع التسوق مع خيارات مرنة للدفع والتمويل في مكان واحد، وذلك ضمن استراتيجيته الجديدة KIB Now التي تهدف إلى تطوير تجربة العميل وتوسيع منظومة الحلول الرقمية.

وجاء الإعلان خلال مؤتمر صحفي عقده KIB يوم الأربعاء الموافق 07 أكتوبر في مركز الأعمال، حيث استعرض البنك التطبيق ومزاياه وآلية استخدامه. ويأتي إطلاق BuyNow كثاني منصة رقمية يقدمها البنك خلال شهر واحد فقط، بعد إطلاق DriveNow مؤخراً، بما يعكس تسارع خطوات KIB في طرح تجارب رقمية تخدم جوانب مختلفة من احتياجات العملاء. ويضم BuyNow خدمتين رئيسيتين هما خدمة «قسّم» (Split) و«مؤّل» (Finance). وتتيح خدمة «قسّم» للعملاء المؤهلين شراء منتجات وخدمات بقيمة تصل إلى 500 دينار كويتي، وسداد قيمتها على أربع دفعات شهرية متساوية، بنسبة أرباح 0% ومن دون رسوم، مع التحقق الفوري من الأهلية والحصول على

بمشاركة 12 خريجاً لمدة عام بالتعاون مع «يوروبوني»

إطلاق برنامج تدريبي لتطوير المحليين الائتمانيين ضمن أكاديمية البنك الأهلي

1 أفراح الأربش: استثمارنا في العنصر
البشري يقع في صلب خططنا

2 حريصون على توفير بيئة تعليمية وتدريبية
متكاملة لتطوير قدرات موظفينا



أفراح الأربش



أطلق البنك الأهلي الكويتي النسخة الثانية من برنامج تطوير المحليين الائتمانيين ضمن «أكاديمية البنك الأهلي الكويتي للشركات» بالتعاون مع مؤسسة يوروبوني العالمية.

وتجمع هذه المبادرة 12 موظفاً كويتياً في رحلة تطوير شاملة لمدة عام كامل، بما يعكس تركيز البنك الأهلي الكويتي على تطوير الكفاءات، وتزويد المشاركين بالمعرفة الفنية، والخبرة العملية، والثقة المهنية اللازمة للمساهمة بفاعلية ضمن عمليات الائتمان لديه.

ويتيح البنك للمشاركين تجربة تعلم تجمع بين التطوير الفني والتطبيق العملي، بحيث يغطي البرنامج مجالات رئيسية في العمل المصرفي والائتمان، بما في ذلك التحليل المالي والأعمال، والإقراض، وهيكل الصفقات وتقييم المخاطر، ومراقبة الائتمان، وإعداد تقارير الائتمان، مدعومة بحالات عملية وتطبيق في الإدارات.

وشهدت الفعالية حضور الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول، ومجموعة من القيادات التنفيذية في البنك ومسؤولي مؤسسة يوروبوني.

وتم التعريف بتفاصيل الدفعة الثانية من برنامج تطوير المحليين الائتمانيين، «لتأهيل الكوادر وتزويدهم بالخبرات اللازمة

الفرص الائتمانية، منوهة إلى أن أهمية هذا البرنامج تكمن في تزويد البنك بخبرة من المحليين الائتمانيين المتمكنين من تقديم استشارات ومفصلة للمواهب والشغوفين بالتميز المصرفي».

وقالت الأربش «يعكس إطلاق الدفعة الجديدة من أكاديمية البنك الأهلي الكويتي للشركات منهجيتنا الاستباقية في رفع جودة الخدمات المصرفية الموجهة لقطاع الأعمال والشركات».

وأوضحت أن التحديات الاقتصادية الحديثة تتطلب معايير جديدة في تقييم المخاطر ودراسة

بتحقيق النجاح المستدام للبنك». واعتبرت الأربش أن الاستثمار الحقيقي للبنك يكمن في إعداد رأس المال البشري وتزويده بأحدث الأدوات التحليلية والمعايير المالية العالمية، لافتة إلى أن هذا البرنامج سيرفع جاهزية الكوادر الشابة لتقديم حلول تمويلية وحرفية لقطاع الأعمال، ويعكس التزام البنك المستمر بدعم رؤية الكويت في بناء قطاع مصرفي مستدام وقادر على قيادة النمو الاقتصادي كشريك موثوق.

وأفادت الأربش «نحن لا نقدم مجرد دورة تدريبية، بل نضع بين وإدارته للمخاطر بكفاءة فحسب، بل يسهم بشكل مباشر في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية في القطاع المصرفي في الكويت بشكل عام.

وتابعت الأربش «استثمارنا في العنصر البشري وتطوير الكفاءات الوطنية الشابة يقع في صلب خططنا، ونحن حريصون من خلال أكاديمية البنك الأهلي الكويتي للشركات على توفير بيئة تعليمية وتدريبية متكاملة تكسب موظفينا المهارات المتقدمة في مجال التحليل الائتماني، لإعداد جيل واعد يواكب تطورات القطاع المالي ويسهم

لتطوير مستوى الخدمات المصرفية والائتمانية المقدمة لقطاع الشركات. وبهذه المناسبة قالت مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي أفراح الأربش «تكمّن أهمية هذا البرنامج المتخصص في التركيز على صقل مهارات التحليل الائتماني والمالي، وتزويد المتدربين بالخبرات التي تؤهلهم لمواكبة التطورات المتسارعة في الخدمات المصرفية للشركات». واعتبرت بأن بناء قاعدة جيل جديد من المحليين الماليين والائتمانيين لا يقتصر أثره على تعزيز بيئة العمل الداخلية للبنك



«التجاري» راعٍ ذهبي للمعرض الدولي للتعليم العالي



بدور بوخمسين

هذا الحساب ليكون بسيط ورقمي مع الكثير من المكافآت والخدمات المصرفية الرقمية المصممة لتناسب احتياجات الشباب اليومية، بالإضافة إلى بطاقات مسبقة الدفع تعتبر الرفيق الأمثل للطلاب أثناء السفر كونها متعددة العملات ويمكن تعبئتها بأكثر من عملة أجنبية وتتمتع بسهولة ويسر في الاستخدام وموثوقية ومستويات أمان عالية.

وعلى هامش المشاركة، يواصل فريق التجاري توعية الجمهور ضمن حملة «لنكن على دراية»، وذلك بنشر المحتويات التوعوية وتثقيف وتوعية عملائه ضد عمليات الاحتيال وأهمية حماية بياناتهم المصرفية مثل أرقام البطاقات الائتمانية ورمز الـ OTP وضرورة التواصل مع البنك في حال سرقة أو فقدان البطاقة مع بيان أن البنك لا يطلب مطلقاً من العملاء أي بيانات شخصية مصرفية أو الكشف عن حساباتهم عبر الهاتف، أو الرسائل القصيرة أو تطبيقات التواصل الاجتماعي.

مشاركتنا كراعٍ ذهبي للمعرض الدولي للتعليم العالي تأكيداً على التزامنا بدعم الطلبة ومساعدتهم في التعرف على الفرص والخيارات الأكاديمية المتاحة أمامهم، بما يسهم في بناء جيل يتمتع بالمعرفة والمهارات اللازمة لصياغة مستقبل أفضل». وأضافت بوخمسين أن هذه الرعاية تأتي ضمن جهود البنك المستمرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وحرصه على دعم المبادرات التعليمية التي تسهم في تنمية المجتمع وتمكين الشباب، باعتبارهم ركيزة أساسية في بناء مستقبل الكويت وكذلك ضمن جهود البنك للتعريف بخدماته المصرفية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات شريحة واسعة من المجتمع. وتابعت بدور بوخمسين موضحة أن البنك وفي إطار مسؤوليته لتحقيق الشمول المالي يقدم حساب «YOU» للطلبة والشباب من عمر 15 إلى 25 سنة وهو حساب توفير مع باقة مميزة للطلبة الذين يحولون مكافآتهم الطلابية، وقد تم تصميم

يواصل البنك التجاري الكويتي دعمه للمبادرات التعليمية والشبابية، من خلال مشاركته كراعٍ ذهبي للمعرض الدولي للتعليم العالي، الذي يقام على مدى يومين في قاعة بدرية بفندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة، بمشاركة نخبة من الجامعات والكليات المحلية والدولية من أكثر من 14 دولة، لتوفير فرص التعرف على برامج الدراسات الجامعية والعليا للطلبة في الكويت، إلى جانب إتاحة الفرصة للطلبة وأولياء الأمور والمهتمين للتواصل المباشر مع ممثلي المؤسسات التعليمية المشاركة والتعرف على البرامج الأكاديمية ومتطلبات القبول.

وبهذه المناسبة، صرحت بدور بوخمسين، مساعد مدير عام إدارة التسويق - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك، قائلة: «يحرص التجاري على دعم المبادرات التي تساهم في تمكين الشباب وتعزيز فرصهم التعليمية، انطلاقاً من إيماننا بأن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الكويت. وتأتي

في وقت يشهد فيه قطاع الطاقة تحولات متسارعة

انطلاق مؤتمر البترول العالمي الـ25 في الرياض

1 اجتماعات وزارية وشراكات استثمارية ترسم ملامح المرحلة المقبلة لقطاع الطاقة

2 أمن الإمدادات وتنامي الطلب يفرضان تحديات جديدة على المنتجة والمستهلكين



أكدت وزارة الطاقة السعودية، انطلاق فعاليات أعمال النسخة الخامسة والعشرين من مؤتمر البترول العالمي في الرياض، والتي تمتد حتى 15 أكتوبر 2026، تحت شعار «مسارات نحو مستقبل طاقة للجميع»، بمشاركة وزراء الطاقة والرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات العالمية وقادة قطاع الطاقة.

ويقام المؤتمر، الذي تنظمه وزارة الطاقة، تحت شعار «مسارات نحو مستقبل طاقة للجميع»، ضمن أسبوع دولي للطاقة يضم اجتماعات وزارية دولية وعربية، ومسارات للشباب والمرأة والابتكار وريادة الأعمال، ومعرضاً دولياً مصاحباً، بمشاركة أكثر من 70 وزيراً، وأكثر من 300 من رؤساء الشركات وكبار التنفيذيين، وقيادات أكثر من 25 منظمة دولية معنية بالطاقة.

وتستضيف المملكة المؤتمر للمرة الأولى في تاريخه، بعد أن انطلقت نسخته الأولى في لندن عام 1933م. ويجمع المؤتمر قيادات حكومية وتنفيذية، وصنّاع سياسات، وخبراء وباحثين ومبتكرين، لمناقشة أبرز القضايا والتحديات التي تشكل مستقبل الطاقة، وفق وكالة الأنباء السعودية (واس).

وشهد أمس الأحد، انعقاد الاجتماع الوزاري السابع عشر لمنتدى الطاقة الدولي، الذي يبحث قضايا أمن الطاقة واستقرار الأسواق وتعزيز التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة.

كما تستضيف المملكة بالتوازي الاجتماع الوزاري السابع عشر للطاقة النظيفة (CEM17) والاجتماع الوزاري الحادي عشر لمبادرة «مهمة الابتكار» (MI-11)،

بمشاركة مسؤولين من اقتصادات رئيسية وشركات عالمية ومؤسسات بحثية لمناقشة تسريع تطوير وتبني تقنيات وحلول الطاقة وتحويل الابتكار إلى تطبيقات عملية ذات أثر واسع.

وفي الإطار الإقليمي، تحتضن الرياض أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، إضافة إلى اجتماعات وورش عمل متخصصة تستهدف تعزيز التعاون العربي في مجالات الكهرباء والاستثمار والتقنيات الحديثة، ما يعكس اتساع نطاق القضايا المطروحة خلال الأسبوع الدولي للطاقة.

ويأتي هذا التجمع في وقت يشهد فيه قطاع الطاقة العالمي تحولات متسارعة مدفوعة بمتطلبات أمن الإمدادات وأهداف الاستدامة والتوسع في التقنيات الرقمية

والذكاء الاصطناعي، ما يجعل الاجتماعات منصة لبحث الشراكات وفرص الاستثمار وتطوير الحلول العملية للتحديات المستقبلية.

أمن الإمدادات يتطلب ضمان وصول الطاقة للمستهلكين

وعلى هامش المؤتمر أكد الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي، جاسم الشيراوي، أن أمن الإمدادات يمثل أولوية في ظل تنامي الطلب العالمي على الطاقة، مدفوعاً بالنمو السكاني والتوسع الصناعي والاحتياجات المتزايدة لمراكز البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مشدداً على أن التحدي لا يقتصر على إنتاج الطاقة؛ بل يشمل أيضاً ضمان إيصالها إلى المستهلكين بصورة موثوقة.

وقال إن المنتدى يضم نحو 70 دولة تمثل معظم الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، إلى جانب مجلس استشاري للصناعة يتيح إشراك الشركات في الحوار بين الحكومات، بما يساعد على تقريب وجهات النظر بين أطراف القطاع، وبحث التحديات المرتبطة بتوفير الطاقة.

وأضاف أن نمو السكان واحتياجات الصناعة، إلى جانب الطلب الجديد الذي يفرضه التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، تزيد أهمية ضمان توفر الإمدادات، وقدرة البنية التحتية على نقلها إلى المستهلكين.

وأكد أن أمن الطاقة لا يرتبط بقدرة الدول على الإنتاج فحسب؛ بل يتطلب أيضاً ضمان وصول الإمدادات إلى وجهاتها لتلبية احتياجات الاقتصادات والصناعات.

الدول المنتجة والمستهلكة مطالبة بمواصلة العمل المشترك

وزير الاقتصاد الياباني: التعاون مع السعودية ضرورة لضمان أمن الطاقة العالمي



أكد وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني، ريوسي أكازاوا، أن السعودية شريك موثوق لا غنى عنه لضمان أمن الطاقة العالمي، مشدداً على أهمية التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، في ظل اعتماد آسيا على الشرق الأوسط في توفير نحو 60 % من احتياجاتها من النفط الخام، والاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

وقدّم أكازاوا، في كلمة عبر الفيديو أمام الاجتماع الوزاري السابع عشر لمنتدى الطاقة الدولي، تعازيه لضحايا الهجمات الأخيرة على الرياض، معرباً عن مواساته للمتضررين وتضامن اليابان مع المملكة العربية السعودية.

وأكد أكازاوا أن السعودية شريك موثوق لا غنى عنه في ضمان أمن الطاقة العالمي، مشيراً إلى أهمية دورها في استقرار إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية، ولا سيما الأسواق الآسيوية التي تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الطاقة من الشرق الأوسط.

وأعرب عن تقديره لقيادة المملكة في استضافة الاجتماع الوزاري، وللضيافة التي قدمها وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، مؤكداً أهمية استمرار التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة لتعزيز أمن الإمدادات ومواجهة الاضطرابات في أسواق الطاقة. وأشار إلى أن التطورات الأخيرة في

الشرق الأوسط أثّرت بصورة كبيرة على أسواق الطاقة العالمية، ولا سيما في آسيا، التي تعتمد دولها بدرجة كبيرة على إمدادات النفط من المنطقة. ولفت إلى أن التوترات المرتبطة بالممرات البحرية تعيد تأكيد أهمية أمن الطاقة، موضحاً أن اليابان بادرت إلى السحب من مخزونات النفط، وأسهمت في الجهود المنسقة لـ«وكالة الطاقة الدولية» التي شملت سحب أكثر من 400 مليون برميل من المخزونات النفطية.

وشدد على أن ضمان استقرار إمدادات الطاقة لا يمكن أن تحقّقه دولة واحدة بمفردها، بل يتطلب الثقة والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن الإمدادات العالمية.

وقال أكازاوا إن اليابان تعمل على تعزيز مرونة سلاسل إمدادات الطاقة في آسيا، من خلال دعم تطوير أنظمة تخزين النفط وتعزيز التعاون مع الدول المنتجة، إلى جانب تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ.

وأضاف أن طوكيو تسعى إلى تعزيز الروابط بين الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط والدول الآسيوية، في ظل التحديات المرتبطة بالملاحة عبر مضيق هرمز.

وأشار إلى أن اليابان تعمل مع دول الشرق الأوسط على تعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون في مجال الطاقة، بما يسهم في رفع قدرة الإمدادات على مواجهة الاضطرابات.

خط شرق غرب تأكيد على التزام المملكة بضمان أمن الإمدادات

وزير الطاقة السعودي: كلفة إنشاء خطوط أنابيب بديلة أقل بكثير من ثمن غيابها



أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن المملكة تواصل تعزيز مرونة منظومة الطاقة لديها عبر تطوير خطوط أنابيب بديلة وإضافية، مشدداً على أن تكلفة إنشاء هذه البنية التحتية، رغم ارتفاعها، تبقى أقل بكثير من تكلفة غياب البدائل في أوقات الأزمات.

وقال الوزير، خلال افتتاح اجتماعات منتدى الطاقة الدولي، إن الظروف الراهنة التي يمر بها العالم تفرض على الدول العمل المشترك وتعزيز الحوار بشأن قضايا أمن الطاقة، مؤكداً أن التزام المملكة بأمن الطاقة العالمي «أمر حتمي». ووصف الرياض بأنها «عاصمة أمن الطاقة»، مشيراً إلى أن المرونة تمثل جزءاً أصيلاً من الاقتصاد السعودي.

وأوضح أن خط أنابيب النفط شرق-غرب يعد دليلاً عملياً على التزام المملكة بضمان أمن الإمدادات واستمرارية تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية، كاشفاً أن السعودية تعمل على تطوير خطوط أنابيب إضافية لتوفير مزيد من البدائل الاستراتيجية لنقل النفط والطاقة. وأضاف الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن بناء وصيانة البنية

التحتية للطاقة يتطلبان سنوات من العمل والاستثمارات الضخمة، مؤكداً أن إنشاء خطوط النقل الجديدة مكلف، «لكن تكلفة عدم وجود بدائل أكبر بكثير»، لا سيما في ظل التحديات الجيوسياسية والاضطرابات التي قد تؤثر في مسارات الشحن التقليدية. كما أشار إلى أن خط شرق-غرب يوفر منفذاً استراتيجياً لنقل النفط بعيداً عن الممرات البحرية المزدحمة، ما يعزز موثوقية الإمدادات ومرونة سلاسل التوريد.

واختتم وزير الطاقة السعودي بالتأكيد على أن المملكة ماضية

في تنفيذ خططها وطموحاتها المستقبلية في قطاع الطاقة، قائلاً «إن لا شيء ولا أحد يستطيع الوقوف في طريق هذه الطموحات». وتستضيف الرياض مؤتمر البترول العالمي الخامس والعشرين، للمرة الأولى تحت شعار «مسارات نحو مستقبل طاقة للجميع»، بمشاركة الكثير من الوزراء و300 من الرؤساء التنفيذيين لكبرى شركات الطاقة العالمية، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية والخبراء وصنّاع السياسات لمناقشة مستقبل القطاع وتحولاته الكبرى.

انخفاض 0.15 % ليصل إلى مستوى 10.360.74 نقطة

«تاسي» يقلص خسائره بدعم مشتريات انتقائية.. وغياب السيولة يحد من التعافي

2.69 مليار ريال قيمة التداولات السعودية مع ترقب نتائج الربع الثالث

«صدق وحديد وطني يقودان المكاسب».. والإعلام والنقل تحت الضغط

تنبيهات الأسهم والقمم والقيعان

سجل سهم حديد وطني أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً عند 2.66 ريال. وفي المقابل، تداولت عدة أسهم عند أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً ومنها الراجحي (62.35 ريال)، والبلاد (22.79 ريال)، وبوان (32.96 ريال)، وسيرا (19.14 ريال). كما سجلت أسهم أملاك، وتكوين، وتمكين، وكيمانول، وميهاña قيعاناً تاريخية جديدة خلال تداولات الجلسة.

31 شركة بانتظار الطرح في السوق السعودية

تكتسب التعديلات المرتقبة من هيئة السوق المالية السعودية على سوق الاكتتابات العامة، أهمية إضافية مع وجود 31 شركة في طابور انتظار موافقات الطرح لدى هيئة السوق المالية، ما يجعل أي تغييرات تنظيمية أو تطوير في آليات الاكتتاب عاملاً مؤثراً في سوق الإدراج الجديدة التي تشهد نشاطاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. وطرحت الهيئة مشروع تحسين ممارسات الطروحات الأولية بهدف تعزيز ارتباط الطلبات المقدمة من الجهات المشاركة بالسيولة والقدرة الفعلية على السداد، وترسيخ الالتزام بالطلبات وفق أحكام تنظيمية واضحة، بما يدعم موثوقية عملية بناء سجل الأوامر ودورها في تحديد سعر الطرح.

وكشفت هيئة السوق المالية أن عدد طلبات الطرح القائمة لدى الهيئة لشركات تعترم طرح أسهمها بالسوق السعودية بلغ 31 طلباً بنهاية الربع الثاني من عام 2026م.

وأفادت هيئة السوق المالية، في نشرتها الربعية الصادرة مؤخراً، أن هناك 17 طلباً لشركات تنوي طرح أسهمها في السوق الرئيسية، مقابل 14 طلب تسجيل لشركات تعترم طرح أسهمها في السوق الموازية. وكان عدد طلبات الطرح يبلغ 51 طلباً بنهاية الربع الثاني من 2025م، بواقع 16 طلب إدراج في السوق الرئيسية لدى تداول السعودية مقابل 32 طلباً في السوق الموازية.

وأظهرت بيانات هيئة السوق المالية أن 3 شركات فقط حصلت على موافقة لطرح أو تسجيل أسهمها للإدراج في السوق الموازية خلال الربع الثاني من 2026م، فيما لم تحصل أي شركة على موافقة في السوق الرئيسية.

وأفادت الهيئة بأن عدد طلبات الطرح أو التسجيل التي لم يوافق عليها خلال الربع الثاني من العام الحالي بلغ طلباً وحيداً لتسجيل أسهم في السوق الموازية، فيما لم يتم رفض طلبات للطرح العام في السوق الرئيسية.



النشاط بالسيولة والحجم

استحوذ سهم الراجحي على صدارة قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 246.08 مليون ريال، مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.08 %، يليه سهم البنك الأهلي بقيمة 187.05 مليون ريال وتراجع بنسبة 1.06 % . وحل سهم أرامكو السعودية ثالثاً بسيولة بلغت 119.69 مليون ريال وانخفاض بنسبة 0.16 %.

ومن حيث الكمية، جاء سهم حديد وطني في المقدمة بتداول 16.16 مليون سهم، يليه سهم بحر العرب بتداول 12.09 مليون سهم، ثم سهم باتك بتداول 6.34 مليون سهم.

الأخبار والإفصاحات المؤثرة

شهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات الجوهرية، حيث أعلنت الشركة المتقدمة للبتروكيماويات عن نتائجها المالية التقديرية لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2026. كما أعلنت شركة إعمار المدينة الاقتصادية عن استقالة رئيسها التنفيذي وتعيين عضو منتدب، في حين أعلنت شركة الشرق الأوسط لصناعة وإنتاج الورق عن انتهاء عقد رئيسها التنفيذي وتعيين خلف له، وعلى الصعيد التنظيمي، أعلنت شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) عن تطبيق إجراءات المصدر على الأوراق المالية للشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات والبنك السعودي للاستثمار.

بنسبة 9.97 % ليصل إلى 16.33 ريال، تلاه سهم حديد وطني بنسبة 9.92 % مسجلاً 2.66 ريال. كما صعد سهم أملاك بنسبة 6.05 % ليصل إلى 8.76 ريال، وذلك تزامناً مع إعلان شركة أملاك العالمية للتمويل عن قرار مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن النصف الأول من عام 2026. وارتفع سهم إكسترا بنسبة 4.28 % ليغلق عند 56 ريالاً.

وعلى صعيد التراجعات، سجل سهم العربي الانخفاض الأكبر بنسبة 3.31 % ليصل إلى 21.3 ريال، تلاه سهم الأبحاث والإعلام بنسبة 3.02 % ليصل إلى 51.3 ريال، متأثراً بالأداء السلبي لقطاع الإعلام. كما انخفض سهم ذيب بنسبة 3 % ليصل إلى 18.43 ريال، وسهم أنابيب الشرق بنسبة 2.94 % عند 168.4 ريال.

جاء بالتزامن مع إقرار توزيعات أرباح النصف الأول 2026، تزامناً مع بدء تدفق إفصاحات الربع الثالث كالإعلان التقديري لـ المتقدمة وتطورات عقد المعمر القياسي مع هيومارين..

أداء القطاعات

تصدر قطاع الإعلام والترفيه قائمة القطاعات المتراجعة بنسبة 2.50 %، يليه قطاع النقل بنسبة 2.24 %، ثم قطاع الأدوية بنسبة 1.80 % . وفي المقابل، قاد قطاع السلع طويلة الأجل الارتفاعات بنسبة 1.13 %، وارتفع قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية بنسبة 1 %، كما سجل قطاع التطبيقات وخدمات التقنية نمواً بنسبة 0.95 %.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً وانخفاضاً

تصدر سهم صدق قائمة الارتفاعات

بنسبة 3.00 %). وقاد قطاع السلع طويلة الأجل الارتفاعات بنسبة 1.13% مدعوماً بصعود سهم صدق بالحد الأقصى تقريباً بنسبة 9.97 % (16.33 ريال)، بجانب نمو قطاع التجزئة بدعم من سهم إكسترا المرتفع بنسبة 4.28 % (56 ريالاً).

وحافظ سهم الراجحي على توازنه متصدراً السيولة بـ 246.08 مليون ريال ليغلق مرتفعاً بنسبة 0.08 % عند 62.35 ريال (رغم تسجيله أدنى إغلاق في 52 أسبوعاً)، بينما عزز سهم بحر العرب مكاسبه بنسبة 4.46 % (4.22 ريال)، وسجل سهم حديد وطني قمة 52 أسبوعاً بارتفاع 9.92 % (2.66 ريال).

إعلانات الأرباح التقديرية للربع الثالث والتوزيعات النقدية للشركات سيكون لها أثراً في الفترة القادمة، مثل ارتفاع سهم أملاك بنسبة 6.05 % (8.76 ريال)

أنهى مؤشر السوق الرئيسية السعودية (تاسي) تعاملات جلسة أمس الأحد على انخفاض طفيف بنسبة 0.15 %، ليفقد 15.54 نقطة ويستقر عند مستوى 10,360.74 نقطة.

وعكست الجلسة تقلبات حادة في نطاق بلغ 155.13 نقطة، حيث افتتح المؤشر على هبوط حاد تجاوز 100 نقطة مسجلاً أدنى مستوى عند 10,238.60 نقطة متأثراً بالمخاطر الجيوسياسية الإقليمية، قبل أن تتدفق السيولة الدفاعية لتقليص المعروض البيعي بقوة ويغلق المؤشر بالقرب من أعلى مستوياته اليومية البالغة 10,393.73 نقطة.

وبلغت قيم التداول الإجمالية 2.69 مليار ريال توزعت على 163.89 مليون سهم، وشهدت الجلسة تراجع 151 شركة مقابل ارتفاع 107 شركات، في حين استقرت أسهم 15 شركة دون تغيير.

الإغلاق بالصورة الراهنة وتقليص خسائر المؤشر الافتتاحية الحادة يثبت قدرة السوق على امتصاص الصدمة الجيوسياسية الأولية وعودة الطلب المؤسسي التدريجي للأسهم القيادية والدفاعية لاسيما في قطاعي البنوك والمواد الأساسية.

بقاء تدفقات الطاقة دون انقطاع ساهمت في امتصاص الهلع البيعي الأولي للمستثمرين وبناء قاع ارتدادي جيد، حيث أن بقاء النفط فوق مستويات قوية يعزز مالية قطاع الطاقة، إلا أن التوترات الإقليمية ترفع «علاوة المخاطر»، مما يبرر انكماش السيولة لتقارب 2.69 مليار ريال تقريباً للمساكن السياسية والعسكرية القادمة. الحركة الحالية تقع في إطار جني الأرباح المشروع والتصحيح المؤقت عقب الارتدادات السابقة، والسوق لا يزال يحافظ على دعوته الهامة.

وفرز السوق تحركات انتقائية ذكية أوجدت ملاذات آمنة رغمًا عن ضغوط قطاعي الإعلام والترفيه (بقيادة تراجع الأبحاث والإعلام بنسبة 3.02%) وقطاع النقل (بضغط من هبوط ذيب

المحافظ الاستثمارية للأفراد تلامس 15 مليونا

13.91 مليون محفظة بنهاية الربع ذاته من العام الماضي. وعلى أساس ربعي، ارتفع عدد المحافظ الاستثمارية للأفراد بسوق الأسهم بواقع 361.63 ألف محفظة جديدة خلال الربع الثاني من العام 2026م، وبزيادة نسبتها 2.43 % مقارنة مع عدد المحافظ بنهاية الربع الأول من العام نفسه والبالغة 14.86 مليون محفظة.

الربع الثاني من العام الحالي على أساس سنوي، وبزيادة تقدر بـ 1.312 مليون محفظة مقارنة مع عددها في نهاية الربع ذاته من عام 2025. ووصل إجمالي عدد المحافظ الاستثمارية للأفراد (المحافظ القائمة سواء احتوت أم لم تحتو على أسهم) إلى 15.22 مليون محفظة استثمارية بنهاية الربع الثاني من عام 2026؛ وهو أعلى مستوى تصل له على الإطلاق، مقابل

واصل سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تداول) قفزاته القياسية بنهاية الربع الثاني من عام 2026م، حيث ارتفع عدد المحافظ الاستثمارية للأفراد للربع العاشر على التوالي، مسجلاً زيادة تتجاوز 1.31 مليون محفظة جديدة مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وأظهرت إحصائية صادرة عن هيئة السوق المالية، أن عدد المحافظ الاستثمارية للأفراد في السوق الرئيسية نما بنسبة 9.42% بنهاية

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/08	2026/10/11	التغير
1 العربي	22.03	21.30	(3.31%)
2 الأبحاث والإعلام	52.90	51.30	(3.02%)
3 ذيب	19.00	18.43	(3.00%)
4 أنابيب الشرق	173.50	168.40	(2.94%)
5 سايكو	9.55	9.27	(2.93%)
6 نقي	62.35	60.60	(2.81%)
7 العربية	44.20	43.00	(2.71%)
8 أبو معطي	34.02	33.12	(2.65%)
9 اس ام سي للرعاية الصحية	14.84	14.45	(2.63%)
10 سيسكو القابضة	36.94	36.00	(2.54%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/08	2026/10/11	التغير
1 صدق	14.85	16.33	9.97%
2 حديد وطني	2.42	2.66	9.92%
3 أملاك	8.26	8.76	6.05%
4 بحر العرب	4.04	4.22	4.46%
5 إكسترا	53.70	56.00	4.28%
6 الخليج للتدريب	12.33	12.85	4.22%
7 الأندية للرياضة	8.25	8.50	3.03%
8 صناعات	24.52	25.26	3.02%
9 يو سي أي سي	24.02	24.72	2.91%
10 الحفر العربية	98.15	100.60	2.50%

وسط انخفاض السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات

بورصة قطر تغلق تعاملات أولى جلسات الأسبوع بالمنطقة الحمراء

1 تراجع المؤشر العام 1.45 % إلى مستوى 8874.73 نقطة

2 قطاع الصناعات يقود خسائر السوق والتأمين يغرد خارج الاتجاه

لا يكفي بمفرده لتحديد مدى قوة الضغوط البيعية، إن ينبغي النظر أيضاً إلى حجم التداول على الأسهم المتراجعة، وأوزان الشركات في المؤشر، ومدى تأثير الأسهم القيادية في الحركة العامة للسوق. وفي المقابل، يشير ارتفاع أسعار 9 أسهم إلى استمرار وجود فرص انتقائية في بعض الشركات، رغم الاتجاه العام الهابط. كما أن استقرار 6 أسهم يعكس ثباتاً في استجابة الشركات لظروف التداول خلال الجلسة.

«الميرة» الأكثر تراجعاً و«زاد» في صدارة الراجحين

على مستوى الأسهم الفردية، تصدر سهم «الميرة» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، بعدما تراجع بنسبة 4.08 %، ليكون الأكثر تعرضاً للضغوط السريعة بين الأسهم المشار إليها في بيانات الجلسة.

وفي المقابل، جاء سهم «زاد» في مقدمة الأسهم المرتفعة، مسجلاً مكاسب بنحو 4.48 %، في أداء مخالف لاتجاه السوق العام، الذي شهد تراجعاً في المؤشر وانخفاضاً في غالبية الأسهم.

ويبرز التباين بين أداء السهمين اختلاف حركة الأسعار من شركة إلى أخرى، حتى في الجلسات التي تتسم باتجاه عام واضح. فبينما تعرض سهم «الميرة» لضغوط بيعية دفعتها إلى صدارة الخاسرين، تمكن سهم «زاد» من تحقيق ارتفاع ملحوظ، بما يعكس اختلاف العوامل المؤثرة في تداولات الشركات.

ولا يعني تصدر سهم «زاد» قائمة الراجحين بالضرورة أن القطاع الذي ينتمي إليه كان الأفضل أداءً، كما أن تراجع سهم «الميرة» لا يكفي وحده لتحديد أسباب الانخفاض، إذ يتطلب ذلك مراجعة الإفصاحات الرسمية ونتائج الأعمال والتطورات الخاصة بكل شركة.

«بلدنا» تصدر نشاط الأسهم من حيث الكمية والقيمة

فيما يتعلق بالأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «بلدنا» قائمة الأسهم من حيث حجم التداول وقيمه، بعدما شهد تداول نحو 21.08 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت قرابة 25.29 مليون ريال. وبذلك استحوذ السهم على نحو 18.5 % من إجمالي الأسهم المتداولة في السوق، البالغة 113.67 مليون سهم، كما مثلت قيمة تداولاته ما يقارب 11.4 % من إجمالي السيولة المسجلة خلال الجلسة. ويبرز هذا النشاط الدور الذي أداه سهم «بلدنا» في حركة التداولات اليومية، إذ استقطب حصة ملحوظة من إجمالي الأسهم المتبادلة والأموال المتداولة، مقارنة بإجمالي نشاط السوق. ويعكس تصدر السهم من حيث الكمية والقيمة ارتفاع مستوى النشاط عليه خلال الجلسة، لكنه لا يحدد بمفرده اتجاه تعاملات المستثمرين، سواء كانت تميل إلى الشراء أو البيع، كما لا يكفي للحكم على أداء السهم السعري من دون معرفة نسبة تغيره والإفصاحات المرتبطة به.



41 سهماً تتراجع مقابل ارتفاع 9 أسهم

على مستوى أداء الشركات، اتسمت الجلسة بغلبة التراجعات، إذ انخفضت أسعار 41 سهماً، مقابل ارتفاع 9 أسهم، فيما استقرت أسعار 6 أسهم دون تغيير. ويظهر هذا التوزيع اتساع نطاق الخسائر بين الشركات المدرجة، إذ تراجعت أسعار عدد من الأسهم بما يفوق أربعة أضعاف عدد الأسهم المرتفعة، وهو ما يتوافق مع انخفاض المؤشر العام وتراجع معظم القطاعات.

وعكس تفوق الأسهم المتراجعة حالة من الضعف في الأداء السعري خلال الجلسة، إلا أن هذا المؤشر

وتوضح هذه الأرقام أن السوق شهد تراجعاً في قيمة التداولات وعدد الأسهم المتبادلة، إلى جانب انخفاض عدد العمليات المنفذة، ما يعكس انحساراً في النشاط مقارنة بالجلسة السابقة. ويكتسب انخفاض عدد الصفقات أهمية خاصة عند تحليل سلوك المتعاملين، لأنه يوضح مدى تراجع وثيرة تنفيذ العمليات في السوق. غير أن تحديد ما إذا كان هذا الانخفاض ناتجاً عن إحجام المستثمرين عن التداول، أو تغير توزيع السيولة بين الأسهم، يتطلب الاطلاع على تفاصيل التداول بحسب الشركات والفئات الاستثمارية.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/08	2026/10/11	التغير	
1 زاد	10.040	10.490	4.48%	
2 العامة	2.206	2.289	3.76%	
3 الأهلي	3.889	4.025	3.50%	
4 الدوحة	2.859	2.950	3.18%	
5 ودام	1.480	1.517	2.50%	
6 الاسمنت	2.330	2.374	1.89%	
7 كيو إل إم	1.930	1.960	1.55%	
8 ميرة	3.031	3.050	0.63%	
9 لنشا	2.810	2.824	0.50%	

السيولة تتراجع بأكثر من 36 %

على صعيد التداولات، سجلت السيولة المتداولة في بورصة قطر انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغت نحو 221.89 مليون ريال، مقارنة بنحو 347.62 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، بتراجع قدره 125.73 مليون ريال، ما يعادل نحو 36.2 %.

ويشير انخفاض قيمة التداولات إلى تراجع حجم الأموال المتداولة خلال الجلسة، بالتزامن مع انخفاض المؤشر العام وتراجع غالبية القطاعات. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار تراجع السيولة وحده دليلاً قاطعاً على اتجاه المستثمرين إلى التخرج، إذ يتطلب تحديد طبيعة التحركات معرفة صافي تعاملات الفئات الاستثمارية، مثل المؤسسات والأفراد، إلى جانب بيانات الشراء والبيع.

أحجام التداول والصفقات تسجل انخفاضاً

لم يقتصر التراجع على قيمة التداولات، بل امتد إلى أحجام الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المنفذة، إذ انخفضت أحجام التداول إلى نحو 113.67 مليون سهم، مقابل 138.12 مليون سهم في جلسة الخميس، بتراجع يقارب 17.7 %.

كما هبط عدد الصفقات المنفذة إلى نحو 13.67 ألف صفقة، مقارنة بنحو 23.74 ألف صفقة في الجلسة السابقة، بانخفاض بلغ حوالي 42.4 %، وهو التراجع الأكبر نسبياً بين مؤشرات النشاط الثلاثة.

اختتمت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد على تراجع ملحوظ، في ظل ضغوط بيعية طالت 6 قطاعات من أصل 7 قطاعات مدرجة، بقيادة قطاع الصناعات، بالتزامن مع انخفاض السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات مقارنة بالجلسة السابقة. وجاء أداء السوق متأثراً بتراجع غالبية الأسهم، مقابل ارتفاع محدود في عدد من الشركات، ما انعكس على المؤشر العام الذي فقد أكثر من 130 نقطة ليهبط دون مستوى 8900 نقطة.

وسجل المؤشر العام لبورصة قطر انخفاضاً بنسبة 1.45 %، ليصل إلى مستوى 8874.73 نقطة، فاقداً 130.88 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الخميس الماضي، في إشارة إلى اتساع نطاق الضغوط على الأسهم خلال التعاملات، مع تراجع معظم القطاعات الرئيسية في السوق.

ضغوط بيعية واسعة على القطاعات

جاء التراجع الجماعي لمعظم القطاعات في مقدمة العوامل التي أثرت على أداء البورصة، إذ انخفضت مؤشرات 6 قطاعات، فيما تمكن قطاع واحد فقط من تسجيل ارتفاع، وهو قطاع التأمين الذي صعد بنسبة 0.73 %، ليشكل الاستثناء الإيجابي في جلسة اتسمت باللون الأحمر. وتصدر قطاع الصناعات قائمة القطاعات المتراجعة، بانخفاض بلغ 1.86 %، بما يعكس الضغوط التي تعرضت لها الأسهم الصناعية، ويسهم في تفسير جانب من خسائر المؤشر العام، بالنظر إلى أهمية الأسهم الكبرى والقيادية في تحديد اتجاه السوق.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/08	2026/10/11	التغير	
1 الميرة	12.740	12.220	4.08%	
2 الدولي	9.890	9.601	2.92%	
3 إنماء القابضة	2.419	2.350	2.85%	
4 الخليج الدولية	1.570	1.527	2.74%	
5 للمستثمرين	1.840	1.793	2.55%	
6 نبراس للطاقة	12.800	12.510	2.27%	
7 صناعات قطر	9.252	9.049	2.19%	
8 للتحدة للتنمية	0.749	0.735	1.87%	
9 لللاحة	9.370	9.202	1.79%	

الكواري استقبل عمدة الحي المالي في لندن

قطر وبريطانيا تبحثان تعزيز التعاون الاستثماري

التبادل التجاري بين قطر وبريطانيا

وتتمتع قطر وبريطانيا بعلاقات اقتصادية واستثمارية واسعة، تشمل تجارة السلع والخدمات والاستثمارات المتبادلة، إلى جانب التعاون في قطاعات الطاقة والخدمات المالية والبنية التحتية والتكنولوجيا. ويمثل التبادل التجاري أحد المحاور الرئيسية للشراكة بين البلدين، في ظل مساعيهما إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز فرص الاستثمار والنمو.

وبحسب الحكومة البريطانية، تجاوز حجم التجارة الثنائية بين البلدين 5.6 مليار جنيه إسترليني، فيما تجاوزت قيمة الاستثمارات القطرية في الاقتصاد البريطاني 40 مليار جنيه إسترليني، وفق البيان المشترك للحوار الاستراتيجي القطري البريطاني.



المستمر بين المسؤولين والمؤسسات المعنية بالشؤون المالية والاستثمارية، في ظل التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية، وما تفرضه من متطلبات لتعزيز التعاون وتوسيع فرص الاستثمار وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية.

يتيح فرصاً لتبادل الخبرات واستكشاف مجالات التعاون بين المؤسسات المالية والاستثمارية، فضلاً عن بحث الفرص المتاحة لدعم العلاقات التجارية وتوسيع الشراكات بين الجانبين. كما يعكس الاجتماع أهمية الحوار

في إطار التواصل بين الجانبين وبحث فرص التعاون في المجالات المالية والاقتصادية والاستثمارية.

ويأتي اللقاء في سياق الاهتمام بتعزيز الروابط بين قطر ومدينة لندن، التي تُعد أحد المراكز المالية الدولية الرئيسية، بما

بحث وزير المالية القطري، علي بن أحمد الكواري، أمس الأحد، مع عمدة الحي المالي لمدينة لندن، سوزان لانغلي، سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين قطر والمملكة المتحدة، إلى جانب استعراض أبرز التطورات الاقتصادية والاستثمارية ذات الاهتمام المشترك.

وذكرت وزارة المالية القطرية، في منشور عبر منصة «إكس»، أن اللقاء تناول استكشاف مجالات جديدة للتعاون بين الجانبين، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتطوير العلاقات القائمة بما يخدم المصالح المشتركة.

وعُقد الاجتماع في مقر وزارة المالية بالعاصمة الدوحة، بالتزامن مع زيارة عمدة الحي المالي لمدينة لندن إلى قطر،

رغم الضغوط التي تعرضت لها قطاعات الخدمات والصناعة والمال

مؤشر مسقط يرتفع 0.25 %
وسط تراجع التداولات

الوطنية للتمويل والمها للسيراميك
ضمن أبرز الأسهم الصاعدة

«مسقط للغازات» يتصدر قائمة
الرابحين بمكاسب 6.92 %

أوكيو للصناعات الأساسية تنصدر التداولات

وعلى صعيد الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بعد تداول 46.8 مليون سهم، تلاه سهم بنك صحرار الدولي بكمية تداول بلغت 45.73 مليون سهم. أما من حيث قيمة التداولات، فقد احتل سهم أوكيو للصناعات الأساسية المركز الأول بقيمة 12.43 مليون ريال. ويؤكد تصدر أوكيو للصناعات الأساسية قائمتي الحجم والقيمة أهمية السهم ضمن النشاط اليومي للسوق، في حين يعكس الحضور القوي لسهم بنك صحرار الدولي من حيث حجم الأسهم المتداولة، ولسهم عمانتل من حيث القيمة، تركيز جانب مهم من التعاملات في عدد محدود من الشركات المدرجة.

بنحو 71.23 مليون سهم، كما هبطت قيمة التداولات بنسبة 20.57% لتبلغ 65.49 مليون ريال عُمانِي، مقابل 82.46 مليون ريال في الجلسة السابقة، بانخفاض قدره 16.97 مليون ريال عُمانِي. وجرى تنفيذ التداولات من خلال 8,457 صفقة، في وقت تراجعت فيه قيمة التعاملات بوتيرة أقل من انخفاض حجم الأسهم المتداولة، وهو ما يشير حسابياً إلى ارتفاع متوسط قيمة السهم المتداول، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحسن السيولة أو زيادة الطلب على نطاق السوق ككل.

ويبرز تراجع أحجام التعاملات وقيمتها بوصفه أحد أهم ملامح الجلسة، إذ تزامن انخفاض النشاط مع ارتفاع محدود للمؤشر العام، ما يعكس أن مكاسب السوق لم تصاحبها زيادة في إجمالي التداولات مقارنة بالجلسة السابقة.

4.27 % ليبلغ 0.157 ريال، وسهم المدينة تكافل الذي انخفض بنسبة 3.51 % عند مستوى 0.11 ريال.

ويعكس التباين في تحركات الأسهم استمرار اختلاف اتجاهات التداول بين الشركات المدرجة، إذ سجلت بعض الأسهم مكاسب ملحوظة، في حين تعرضت أسهم أخرى لضغوط بيعية متفاوتة، وهو ما ظهر في اتساع عدد الأسهم المتراجعة مقارنة بالأسهم المرتفعة خلال الجلسة

إقطاعات الرئيسية تحت الضغط

وعلى مستوى القطاعات، سجلت المؤشرات الرئيسية أداءً سلبياً، إذ تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.52 %، مسجلاً أكبر انخفاض بين القطاعات الثلاثة، كما انخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.13 %، وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.10 %.

ويشير تراجع القطاعات الثلاثة بالتزامن مع ارتفاع المؤشر العام إلى اختلاف الأوزان النسبية وتأثير تحركات الأسهم الفردية في أداء المؤشر الرئيسي، بما يجعل قراءة اتجاه السوق مرتبطة بأداء الشركات ومساهمتها في حركة المؤشر، وليس فقط باتجاه المؤشرات القطاعية.

21 سهماً رابحاً مقابل 25 سهماً متراجعاً

وشهدت جلسة الأحد تداول 71 ورقة مالية، ارتفعت أسعار 21 ورقة منها، بينما تراجعت أسعار 25 ورقة مالية، في حين استقرت 25 ورقة أخرى دون تغيير.

وتظهر هذه الأرقام أن عدد الأسهم المتراجعة تجاوز الأسهم المرتفعة بأربع أوراق مالية، فيما حافظت أكثر من ثلث الأوراق المتداولة على مستوياتها السابقة. ويعكس ذلك حالة من التباين في اتجاهات السوق، رغم تسجيل المؤشر الرئيسي مكاسب محدودة بنهاية الجلسة.

انخفاض حجم التداولات وقيمتها

وفيما يتعلق بنشاط التداول، انخفض حجم التداول في بورصة مسقط بنسبة 26 % ليصل إلى نحو 202.77 مليون سهم، مقارنة بنحو 274 مليون سهم في جلسة الخميس الماضي، بما يعادل تراجعاً

للغازات قائمة الرابحين، مرتفعاً بنسبة 6.92 % ليصل إلى سعر 0.139 ريال عُمانِي، تلاه سهم الوطنية للتمويل بمكاسب بلغت 3.74 % عند مستوى 0.222 ريال، ثم سهم المها للسيراميك الذي صعد بنسبة 3.16 % ليبلغ 0.294 ريال.

كما ارتفع سهم أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 2.62 % ليصل إلى 0.235 ريال، فيما سجل سهم أبراج لخدمات الطاقة مكاسب بنسبة 1.85 %، مغلقاً عند 0.44 ريال.

في المقابل، تصدر سهم الحسن الهندسية، قيد التصفية، قائمة الأسهم المتراجعة، بانخفاض بلغ 16.67 % ليصل إلى 0.005 ريال، تلاه سهم العنقاء للطاقة الذي هبط بنسبة 9.92 % إلى 0.236 ريال، ثم سهم بنك عُمان العربي متراجِعاً بنسبة 6.08 % عند 0.278 ريال.

وشملت قائمة الأسهم المنخفضة أيضاً سهم الأنوار لبلاط السيراميك الذي تراجع بنسبة

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات جلسة الأحد، 11 أكتوبر 2026، أولى جلسات الأسبوع، على ارتفاع بنسبة 0.25 %، ليغلق عند مستوى 7,852.11 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 19.86 نقطة مقارنة بمستوى إغلاقه السابق، وسط أداء متباين للأسهم المدرجة وتراجع مؤشرات القطاعات الرئيسية.

وجاء ارتفاع المؤشر العام رغم الضغوط التي تعرضت لها قطاعات الخدمات والصناعة والمال، في وقت سجلت فيه الأسهم تفاوتاً ملحوظاً بين الارتفاعات والانخفاضات، بينما اتجهت أحجام التداول وقيمتها إلى التراجع مقارنة بجلسة الخميس الماضي، بما يعكس انخفاض وتيرة النشاط في السوق خلال الجلسة.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً وانخفاضاً

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم مسقط

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/08	2026/10/11	التغير
1 العنقاء للطاقة	0.262	0.236	(% 9.92)
2 بنك عمان العربي	0.296	0.278	(% 6.08)
3 الأنوار لبلاط السيراميك	0.164	0.157	(% 4.27)
4 المدينة تكافل	0.114	0.110	(% 3.51)
5 العمانية للتحدة للتأمين	0.328	0.320	(% 2.44)
6 عمان والإمارات	0.125	0.123	(% 1.60)
7 للتحدة للتمويل	0.089	0.088	(% 1.12)
8 سيميكورب صلالة	0.290	0.287	(% 1.03)
9 عمانتيل	1.366	1.354	(% 0.88)
10 تأجير للتمويل	0.114	0.113	(% 0.88)

وسط ضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات الرئيسية

بورصة البحرين تتراجع في ختام تعاملات الأحد

حجم التداول سجل 1.11 مليون سهم
بقيمة 304.11 ألف دينار

المؤشر العام انخفض 0.29 %
عند 1.890.12 نقطة

أداء كل شركة على حدة، إلى جانب الأخبار والإنصاحات المرتبطة بها.

الصناعات والمواد الأساسية انخفض مؤشر الصناعات بنسبة 0.38%، فاقداً 8.55 نقاط، ليغلق عند 2,264.21 نقطة، فيما تراجع مؤشر المواد الأساسية بنسبة 0.12%، بما يعادل 4.59 نقاط، مسجلاً 3,698.32 نقطة. ويشير هذا الأداء إلى امتداد التراجع إلى القطاعات الصناعية والإنتاجية، لكن بوتيرة أقل من قطاع العقارات من حيث النسبة المئوية.

السلع الاستهلاكية الأساسية: القطاع الرابع خالف مؤشر السلع الاستهلاكية الأساسية الاتجاه العام، مرتفعاً بنسبة 0.59%، ليضيف 13.26 نقطة ويغلق عند 2,256.84 نقطة. ويُظهر هذا الارتفاع وجود تباين في توجهات التداول بين القطاعات، إذ حقق القطاع مكاسب في وقت تراجعت فيه المؤشرات العامة وعدد من القطاعات الأخرى. وقد يرتبط هذا الأداء بحركة أسهم محددة، لكن تحديد أسباب الارتفاع يحتاج إلى بيانات الشركات والتداولات التفصيلية.

المال: ضغوط على القطاع الرئيسي تراجع مؤشر قطاع المال بنسبة 0.38%، بما يعادل 28.44 نقطة، لينهي التعاملات عند 7,521.93 نقطة. وتكتسب حركة هذا القطاع أهمية في قراءة أداء السوق البحرينية، بالنظر إلى وجود المصارف والمؤسسات المالية ضمن مكوناته. وقد يعكس انخفاضه ضغوطاً على الأسهم المالية المتداولة، إلا أن تحديد المحرك الفعلي للتراجع يتطلب مراجعة

وتحديد ما إذا كانت الضغوط تركزت في عدد محدود من الشركات أم امتدت إلى نطاق أوسع من السوق.

أداء قطاعات السوق اتسم أداء القطاعات بالتباين، مع غلبة اللون الأحمر على المؤشرات القطاعية المتحركة، في حين سجل قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية مكاسب، واستقرت ثلاثة قطاعات دون تغيير.

العقارات: أكبر الخاسرين تصدر قطاع العقارات قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض مؤشره بنسبة 1.48%، فاقداً 39.77 نقطة، ليغلق عند 2,654.05 نقطة. ويُعد هذا القطاع الأكثر تراجعاً من حيث النسبة المئوية بين القطاعات الواردة في البيانات، ما يجعله أبرز مصادر الضغط القطاعي خلال الجلسة. ومع ذلك، لا يمكن تحديد الشركات التي قادت هذا الانخفاض أو قياس مساهمتها المباشرة في خسائر المؤشر دون بيانات تفصيلية عن أداء الأسهم المكونة للقطاع.

القطاعات المستقرة استقرت مؤشرات السلع الاستهلاكية الكمالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عند مستوياتها السابقة، دون تسجيل تغيرات في الأرقام المعروضة. ويشير ذلك إلى غياب الحركة الصافية في هذه المؤشرات خلال الجلسة، ولا يعني بالضرورة عدم تنفيذ تداولات على الأسهم المكونة لها.

القيمة الإجمالية للتداولات إلى 304.11 ألف دينار بحريني، وفقاً للأرقام الواردة في بيانات السوق. وتعكس هذه الأرقام تداولات تجاوزت مليون سهم، مقابل قيمة مالية محدودة نسبياً، وهو ما يجعل متابعة توزيع السيولة بين القطاعات والأسهم عاملاً مهماً لفهم طبيعة الحركة اليومية،

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/08	2026/10/11	التغير
1 بيتك	2.466	2.480	(% 0.57)

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/08	2026/10/11	التغير
1 عقارات السيف	0.139	0.136	(% 2.16)
2 بنك جي إف إتش	0.490	0.485	(% 1.02)
3 اي بي ام تيرمينالز	0.845	0.841	(% 0.47)
4 بنك السلام	0.222	0.221	(% 0.45)
5 البحرين الوطني	0.520	0.518	(% 0.38)
6 البحرين والكويت	0.564	0.562	(% 0.35)
7 ألبا	0.806	0.805	(% 0.12)

تراجعت بورصة البحرين في ختام تعاملات الأحد 11 أكتوبر 2026، مع تراجع المؤشر العام بنسبة 0.29%، وسط ضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات الرئيسية، في مقدمتها العقارات والمال والصناعات، بالتزامن مع انخفاض مؤشر البحرين الإسلامي بنسبة أكبر بلغت 0.65%.

وأظهرت بيانات التداول تراجع المؤشرين الرئيسيين، مقابل أداء متباين للقطاعات، إذ تمكن قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية من تحقيق مكاسب حُدّت جزئياً من اتساع الخسائر.

أداء المؤشرات الرئيسية أنهى مؤشر البحرين العام الجلسة عند مستوى 1,890.12 نقطة، منخفضاً بواقع 5.42 نقاط، مقارنة بإغلاقه السابق عند 1,895.54 نقطة، بما يعادل 0.29%. وجاء هذا الأداء بعد افتتاح التداولات عند 1,893.68 نقطة، وهو المستوى الذي مثل أيضاً أعلى قراءة للمؤشر خلال الجلسة، قبل أن يتراجع إلى أدنى مستوى عند 1,890.12 نقطة، وينتهي التعاملات بالقرب من أدنى مستوياته اليومية. ويعكس إغلاق المؤشر عند أدنى مستوى مسجل خلال الجلسة استمرار الضغوط البيعية حتى نهاية التداولات، مع عدم ظهور تعافٍ كافٍ لتعويض الخسائر التي تكبدها السوق خلال التعاملات. ولم يقتصر التراجع على المؤشر العام، إذ انخفض مؤشر البحرين الإسلامي إلى 888.50 نقطة، فاقداً 5.85 نقاط، وبنسبة 0.65%، وهو ما يشير إلى تعرض الأسهم الداخلة ضمن المؤشر لضغوط أكبر نسبياً من السوق ككل.

ويبرز هذا التباين في نسب الانخفاض أن الأداء السلبى لم يكن متساوياً بين مختلف مكونات السوق،

الأسواق تحت المجهر

بالتزامن مع استمرار تداعيات اضطرابات قطاع الطاقة وارتفاع الأسعار

أسبوع اقتصادي حافل بالبيانات يختبر اتجاهات الأسواق العالمية

تقارير أميركية وصينية وأوروبية
تحت مجهر المستثمرين

بانكوك تحتضن الاجتماعات السنوية
لصندوق النقد والبنك الدولي

حيث تصدر بيانات أسعار المستهلكين والمنتجين ومبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي، بينما تشهد الصين صدور بيانات التضخم والتجارة الخارجية، في حين تتجه أوروبا إلى بيانات التضخم والإنتاج الصناعي، وتترقب بريطانيا أرقام الناتج المحلي والإنتاج والتجارة.

ويأتي ذلك بالتزامن مع استمرار تداعيات اضطرابات قطاع الطاقة وارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر. وتتركز الأنظار بصورة رئيسية على الولايات المتحدة،

يدخل الاقتصاد العالمي اليوم الإثنين أسبوعاً حافلاً بالبيانات والمؤشرات التي قد تحدد اتجاهات الأسواق خلال الفترة المقبلة، في وقت تتزايد فيه حساسية المستثمرين تجاه التضخم وأسعار الفائدة وتكاليف الطاقة والديون السيادية.



الجدول الزمني لأهم الأحداث الاقتصادية خلال اسبوع

التاريخ	الدولة / الجهة	الحدث الاقتصادي	الأهمية المتوقعة
الاثنين 12 أكتوبر	تايلاند	انطلاق اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي	مناقشة النمو والديون والاستقرار المالي العالمي
الاثنين 12 أكتوبر	الهند	بيانات التضخم لشهر سبتمبر	تقييم الضغوط السعرية ومسار السياسة النقدية
الثلاثاء 13 أكتوبر	صندوق النقد الدولي	تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	مراجعة توقعات النمو والتضخم والمخاطر
الثلاثاء 13 أكتوبر	الولايات المتحدة	نتائج JPMorgan و Goldman Sachs و Wells Fargo و Citigroup	قياس قوة البنوك والائتمان والإنفاق
الثلاثاء 13 أكتوبر	الولايات المتحدة	مبيعات المنازل القائمة لشهر سبتمبر	تقييم سوق الإسكان وأثر تكاليف التمويل
الثلاثاء 13 أكتوبر	أوبك	التقرير الشهري لسوق النفط	مراجعة توقعات العرض والطلب
الثلاثاء 13 أكتوبر	اليابان	أسعار المنتجين لشهر سبتمبر	قياس تكاليف الإنتاج والضغوط السعرية
الأربعاء 14 أكتوبر	الولايات المتحدة	مؤشر أسعار المستهلكين لشهر سبتمبر	تحديد اتجاه التضخم وتوقعات الفائدة
الأربعاء 14 أكتوبر	الصين	بيانات التضخم والميزان التجاري لشهر سبتمبر	قياس قوة الطلب المحلي والصادرات
الأربعاء 14 أكتوبر	وكالة الطاقة الدولية	التقرير الشهري لسوق النفط	تقييم الإمدادات والطلب والمخزونات
الأربعاء 14 أكتوبر	الولايات المتحدة	نتائج Morgan Stanley و Bank of America و BlackRock	تقييم أداء القطاع المالي
الخميس 15 أكتوبر	الولايات المتحدة	أسعار المنتجين ومبيعات التجزئة ومطالبات البطالة	قياس التضخم والإنفاق وسوق العمل
الخميس 15 أكتوبر	بريطانيا	الناتج المحلي الإجمالي لشهر أغسطس	تقييم وثيرة النشاط الاقتصادي
الخميس 15 أكتوبر	الولايات المتحدة	نتائج TSMC و Alcoa وشركات أخرى	مؤشرات على الطلب في التكنولوجيا والصناعة
الجمعة 16 أكتوبر	منطقة اليورو	بيانات التضخم النهائية لشهر سبتمبر	تقييم مسار الأسعار والسياسة النقدية
الجمعة 16 أكتوبر	الولايات المتحدة	أسعار الواردات والصادرات والإنتاج الصناعي	قياس ضغوط التجارة والنشاط الصناعي
السبت والأحد 17-18 أكتوبر	صندوق النقد والبنك الدولي	استمرار الاجتماعات السنوية	متابعة مواقف صانعي السياسات والنتائج الختامية

بشأن أسعار الفائدة خلال اجتماعه المقرر في نهاية الشهر.

وتشير التقديرات المنشورة قبل صدور البيانات إلى ارتفاع التضخم العام بنحو 3.6 % إلى 3.7 % على أساس سنوي، مع زيادة شهرية متوقعة تقارب 0.6 % . أما التضخم الأساسي، الذي يستبعد الغذاء والطاقة، فتدور التقديرات بشأنه حول 2.5 % سنوياً. وتختلف بعض التقديرات المنشورة بحسب المصدر.

وتكمن أهمية الأرقام في أنها ستوضح ما إذا كانت الضغوط السعرية تتراجع تدريجياً أم أن ارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات يعرقل العودة إلى مستهدف التضخم البالغ 2 % . ومن الضروري متابعة ثلاثة عناصر رئيسية في التقرير وهي التضخم العام ويتمثل في مدى انتقال ارتفاع أسعار النفط والوقود إلى أسعار السلع والخدمات، والتضخم الأساسي و ما إذا كانت الضغوط السعرية أصبحت أكثر انتشاراً خارج قطاع الطاقة، فضلاً عن التغير الشهري حيث يساعد على تقييم سرعة ارتفاع الأسعار، بدلاً من الاعتماد على المقارنة السنوية وحدها.

إذا جاءت البيانات أعلى من التوقعات، فقد ترتفع رهانات تشديد السياسة النقدية مجدداً، ما يضغط على الأسهم والسندات ويرفع تكلفة التمويل. أما إذا جاءت أقل من المتوقع، فقد تستعيد الأسواق بعض التفاؤل بشأن استقرار الفائدة، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة أن خفضها أصبح وشيكاً.

البنوك الأميركية: انطلاق موسم نتائج الربع الثالث

يبدأ موسم إعلان نتائج الشركات الأميركية للربع الثالث بزخم من القطاع المصرفي، مع ترقب نتائج عدد من أكبر البنوك في الولايات المتحدة يومي الثلاثاء والأربعاء.

اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تستضيف العاصمة التايلاندية بانكوك الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر، بمشاركة أكثر من 15 ألف مسؤول وصانع سياسات وممثل للمؤسسات المالية من 191 دولة.

وتكتسب الاجتماعات أهمية استثنائية في ظل الضغوط التي يواجهها الاقتصاد العالمي من ارتفاع تكاليف الطاقة، وتزايد أعباء الدين العام، وارتفاع عوائد السندات، واستمرار التوترات الجيوسياسية.

ومن أبرز الملفات المنتظرة تحديث صندوق النقد الدولي لتوقعاته الاقتصادية العالمية، ومناقشة قدرة الاقتصادات على مواجهة صدمات الطاقة، واستدامة الديون السيادية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتوفير التمويل للدول الأكثر تعرضاً للآزمات.

ستوفر التوقعات الجديدة مؤشراً مهماً على اتجاه النمو العالمي خلال عامي 2026 و2027، ومدى قدرة الاقتصادات الكبرى والناشئة على التكيف مع ارتفاع تكاليف التمويل، كما ستساعد مواقف الصندوق والبنك الدولي في تقييم مخاطر الدول ذات المديونية المرتفعة، والاقتصادات المعتمدة على استيراد الطاقة.

وتبرز أهمية هذه الاجتماعات بالنسبة لدول الخليج، نظراً إلى ارتباط أوضاعها المالية بأسعار النفط، وتوجهات الاستثمار السيادي، وتكاليف الاقتراض العالمية، وآفاق التنوع الاقتصادي.

التضخم الأمريكي: اختبار حاسم لمسار أسعار الفائدة

يأتي تقرير مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي لشهر سبتمبر في مقدمة البيانات المنتظرة يوم الأربعاء 14 أكتوبر، باعتباره أحد المؤشرات التي قد تؤثر في قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي

الصين: التجارة الخارجية تختبر قوة الطلب العالمي

أساساً على الطلب الخارجي والسلع المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والسيارات الكهربائية، أم أن الاستهلاك المحلي بدأ يستعيد زخمه؟ وتشمل المؤشرات المنتظرة أيضاً أسعار المستهلكين والمنتجين. وقد يؤدي استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى تقليص هوامش أرباح الشركات أو زيادة أسعار التصدير، بينما قد يشير ضعف التضخم إلى استمرار فتور الطلب المحلي.

الانعكاسات العالمية: ستؤثر البيانات الصينية في توقعات الطلب على المعادن والطاقة والسلع الصناعية، وفي أداء الشركات المصدرة، فضلاً عن تقييم قدرة ثاني أكبر اقتصاد في العالم على دعم النمو العالمي خلال الفترة المقبلة.

تتجه الأنظار يوم الأربعاء 14 أكتوبر إلى بيانات التضخم والتجارة الصينية لشهر سبتمبر، لمعرفة ما إذا كانت الصادرات لا تزال تحافظ على قوتها رغم استمرار التحديات في السوق المحلية، ولا سيما قطاع العقارات والطلب الاستهلاكي.

وقبيل صدور البيانات، أشارت تقديرات استطلاع نقلته رويترز إلى احتمال ارتفاع الصادرات الصينية بالدولار بنحو 25.3 % على أساس سنوي، مقابل نمو 25 % في أغسطس، فيما قدر نمو الواردات بنحو 23.5 %، مقارنة بـ28.2 % في الشهر السابق. وهذه أرقام متوقعة وليست نتائج فعلية معلنة.

ويعكس هذا التباين المحتمل بين الصادرات والواردات أهمية متابعة طبيعة النمو الصيني: هل يعتمد

الأسواق تحت المجهر

3 التجارة في الصين تكشف قوة الطلب العالمي ومثانة التعافي

4 عمالقة البنوك في «وول ستريت» يفتتحون موسم نتائج الربع الثالث

ومن أبرز المؤسسات المالية التي تتربح الأسواق نتائجها خلال الأسبوع

تشيس وغولدمان ساكس وسيتي غروب وويلز فارغو يوم الثلاثاء 13 أكتوبر، تليها نتائج بنك أوف أمريكا ومورغان ستانلي يوم الأربعاء 14 أكتوبر، فيما تأتي بلاك روك ضمن قائمة الشركات المالية المنتظر إعلان نتائجها خلال الأسبوع. وتتجاوز أهمية النتائج مقارنة الأرباح بالتوقعات؛ إذ سيبحث المستثمرون عن إشارات إلى قوة إنفاق المستهلكين، ونمو الإقراض، وجودة الأصول، ومخصصات خسائر الائتمان، وأداء أنشطة التداول والاستشارات وصفقات الاندماج والاستحواذ.

وتشير تقديرات رويترز المنشورة قبل بدء الموسم إلى احتمال نمو أرباح شركات مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بأكثر من 30 % في الربع الثالث على أساس سنوي، لكن هذا يظل تقديراً إجمالياً وليس نتيجة نهائية.

وفي المقابل، تشكل عوائد السندات المرتفعة تحدياً للبنوك؛ إذ يمكن أن تزيد تكلفة التمويل وتضغط على بعض الأنشطة، حتى مع استفادة أجزاء من أعمال التداول من تقلبات الأسواق. ما الذي ينبغي مراقبته؟ توجيهات البنوك بشأن الربع الأخير من العام، ومؤشرات تعثر المقرضين، وحجم المخصصات، وتوقعات الطلب على القروض. فالنتائج القوية قد تدعم أسواق الأسهم، بينما يمكن للتحذيرات المتعلقة بالائتمان أو المستهلكين أن تكشف عن مخاطر لا تظهرها الأرباح وحدها.

النفط والطاقة: التوترات الجيوسياسية ترفع مخاطر التضخم

تظل أسواق النفط من أبرز مصادر عدم اليقين خلال الأسبوع، خصوصاً مع استمرار التوترات المرتبطة بالحرب الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على إمدادات الطاقة وتكاليف النقل والتأمين. وأشارت تقارير صحفية أميركية منشورة قبل الأسبوع إلى تجاوز أسعار النفط 100 دولار للبرميل، بالتزامن مع ارتفاع أسعار البنزين والديزل. ويجعل ذلك أي تطور جديد يتعلق بالإمدادات أو طرق الشحن عاملاً مؤثراً في توقعات التضخم والسياسة النقدية.

ومن المنتظر صدور تقرير سوق النفط الشهري عن منظمة أوبك يوم الثلاثاء 13 أكتوبر، وتقدير سوق النفط الشهري عن وكالة الطاقة الدولية يوم الأربعاء 14 أكتوبر، بما يتيح للمستثمرين مقارنة تقديرات العرض والطلب والمخزونات وتوقعات السوق.

وتتوقف قراءة هذه التقارير على ثلاثة عوامل أساسية:

1. اتجاه الطلب العالمي على النفط، خصوصاً في الصين والولايات المتحدة.
 2. حجم الإمدادات المتاحة وقدرة المنتجين على تعويض أي نقص.
 3. أثر المخاطر الجيوسياسية وتكاليف الشحن والتأمين على الأسعار الفعلية للنفط والوقود.
- ارتفاع الأسعار قد يدعم الإيرادات الاسمية للدول المصدرة، لكنه يرفع في الوقت نفسه تكاليف النقل والصناعة والطيران، ويزيد الضغوط على الدول المستوردة للطاقة. أما استمرار التقلبات، فقد

السعودية.. بيانات الأسعار والاستثمار الأجنبي

على مستوى الخليج، تتجه الأنظار بصورة خاصة إلى السعودية، التي تشهد الخميس 15 أكتوبر صدور مجموعة من البيانات الاقتصادية المهمة. وتشمل الأرقام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية لعام 2025، إلى جانب متوسط أسعار السلع والخدمات لشهر سبتمبر، ومؤشر أسعار الجملة، ومؤشر أسعار المنتجين لشهر أغسطس. وتوفر بيانات الاستثمار الأجنبي صورة مهمة عن قدرة الاقتصاد السعودي على جذب رؤوس الأموال الدولية، في إطار برامج تنويع

يصبّ على الشركات والحكومات إعداد ميزانياتها وتوقع تكاليف التشغيل.

بريطانيا ومنطقة اليورو: اختبار النمو والتضخم

تتجه الأنظار في أوروبا إلى بيانات التضخم النهائية لشهر سبتمبر، إلى جانب بيانات الناتج المحلي الإجمالي البريطاني لشهر أغسطس، لما تحمله من دلالات بشأن مسار النشاط الاقتصادي وقدرة البنوك المركزية على الموازنة بين كبح التضخم ودعم النمو.

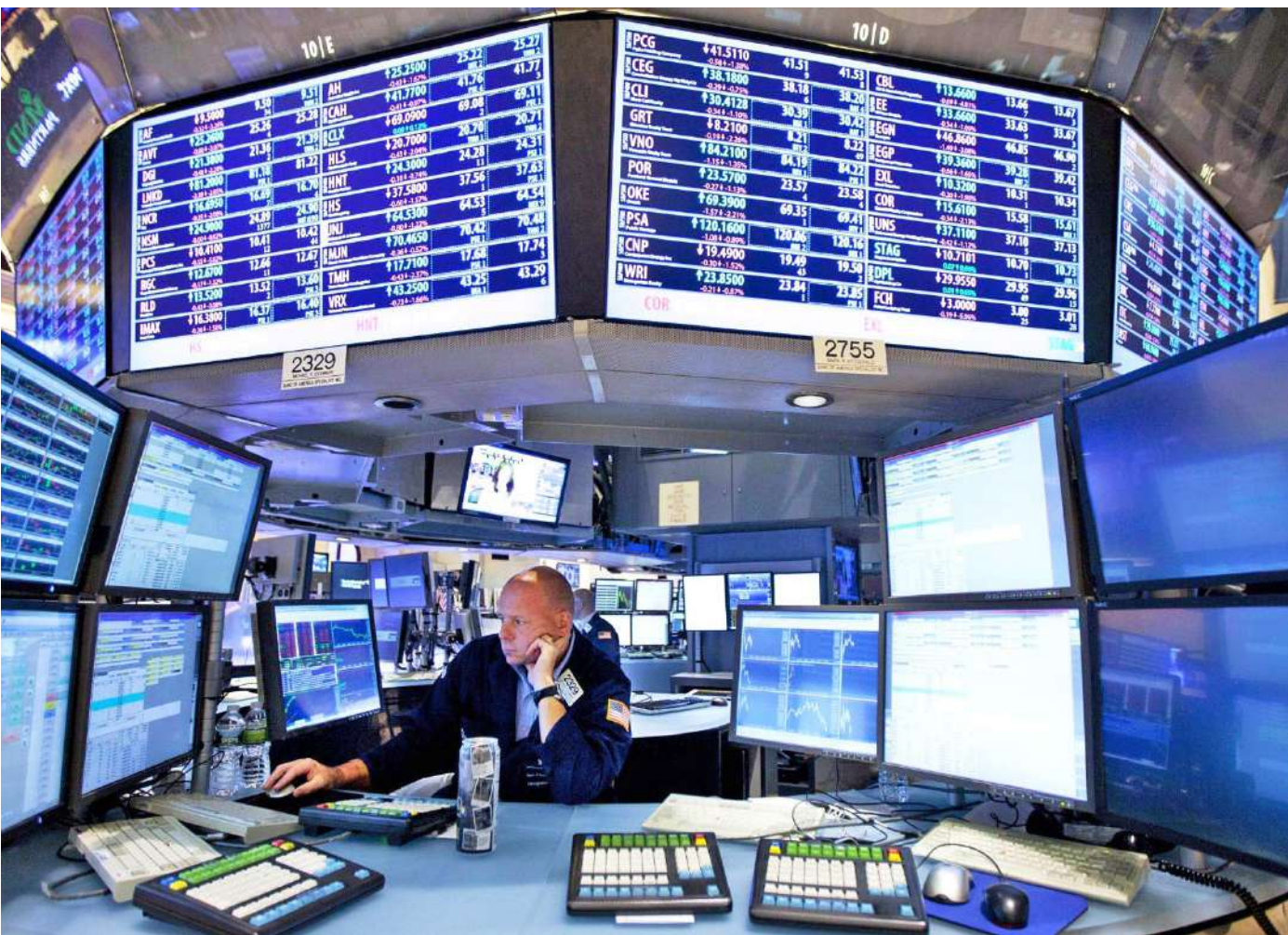
ومن المقرر نشر بيانات الناتج المحلي الإجمالي البريطاني يوم الخميس 15 أكتوبر، فيما تتربح الأسواق بيانات التضخم النهائية لمنطقة اليورو يوم الجمعة 16 أكتوبر.

وتكتسب البيانات البريطانية أهمية خاصة لأنها ستوضح ما إذا كان الاقتصاد يواصل التوسع أم يواجه تباطؤاً تحت ضغط تكاليف التمويل والإنفاق الاستهلاكي. أما بيانات منطقة اليورو، فستساعد على تقييم مدى استمرار الضغوط السعرية، خصوصاً في ظل تقلب أسعار الطاقة وارتفاع عوائد السندات.

أسعار المستهلكين تضع السياسة النقدية في الولايات المتحدة أمام اختبار جديد

أوبك ووكالة الطاقة ترسمان صورة جديدة لتوازنات سوق الخام

يأتي سوق السندات ضمن الملفات التي تستحق متابعة وثيقة، مع ارتفاع عوائد السندات الحكومية الأمريكية والأوروبية إلى مستويات مرتفعة تاريخياً خلال الفترة الأخيرة. وتتداخل ثلاثة عوامل في تحركات السوق: توقعات التضخم، ومسار أسعار الفائدة، وحجم إصدارات الدين الحكومي. ويؤدي اجتماع هذه العوامل إلى إعادة تسعير الأصول



الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

كما تعكس مؤشرات الأسعار مستوى الضغوط التضخمية في الاقتصاد، في وقت تتأثر فيه تكلفة السلع والخدمات إقليمياً بارتفاع أسعار الطاقة والشحن.

ومن المقرر أن تصدر السعودية في وقت لاحق من الشهر بيانات التضخم لشهر سبتمبر في 26 أكتوبر، لذلك ستكون بيانات هذا الأسبوع أكثر تركيزاً على الاستثمار والأسعار بالجملة ومؤشرات التكلفة.

وتتمثل أبرز السيناريوهات المحتملة في الآتي:

- نمو أقوى من المتوقع في بريطانيا: قد يدعم الجنيه الإسترليني ويقلل المخاوف من ضعف النشاط الاقتصادي.
- تراجع التضخم الأوروبي: قد يمنح البنك المركزي الأوروبي مساحة أكبر للمناورة في السياسة النقدية، بحسب بقية البيانات.
- استمرار التضخم مع ضعف النمو: سيزيد صعوبة الخيارات أمام صانعي السياسات، ويزيد المخاوف من استمرار الضغوط على الشركات والمستهلكين.

مبيعات التجزئة الأمريكية: قياس قدرة المستهلك على تحمل الضغوط

من المقرر صدور بيانات مبيعات التجزئة الأمريكية لشهر سبتمبر يوم الخميس 15 أكتوبر، بالتزامن مع بيانات أسعار المنتجين ومطالبات إعانة البطالة الأسبوعية. وتُعد مبيعات التجزئة من المؤشرات المهمة على قوة الطلب المحلي، إذ يعتمد الاقتصاد الأمريكي بدرجة كبيرة على الاستهلاك الخاص. ومن شأن

الأميركية وتوقعات الفائدة. التضخم الأعلى من المتوقع قد يدعم العملة الأمريكية إذا عزز توقعات التشديد النقدي، بينما قد يضغط عليها صدور بيانات أضعف. وستتأثر العملات الأوروبية ببيانات النمو والتضخم المحلية.

• أسواق الأسهم

ستخضع تقييمات الشركات لموازنة بين نمو الأرباح وارتفاع تكلفة رأس المال. وستحظى نتائج البنوك وشركات التكنولوجيا باهتمام خاص، في ظل حساسية الأسهم لعوائد السندات وتوقعات الإنفاق الاستهلاكي.

• أسواق السندات

ستظل بيانات التضخم وتوقعات الفائدة وحجم الاقتراض الحكومي المحركات الأساسية للعوائد. استمرار ارتفاع العوائد قد يزيد الضغوط على الأسهم والتمويل العقاري والديون الجديدة.

• النفط والسلع الأساسية

ستتحدد الاتجاهات وفق توازن العرض والطلب، وتوقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية، والتطورات الجيوسياسية. ويمكن لأي اضطراب في الإمدادات أن يعيد الضغوط التضخمية إلى الواجهة.

أهمية التطورات للاقتصاد الخليجي

رغم أن معظم البيانات المرتقبة تخص الاقتصادات الكبرى، فإن آثارها قد تمتد إلى دول مجلس التعاون عبر أربع قنوات رئيسية. أولاً: أسعار النفط والإيرادات العامة. أي ارتفاع مستمر في أسعار النفط قد يدعم الإيرادات الاسمية للدول المصدرة، لكن أثره المالي النهائي يتوقف على حجم الإنتاج والصادرات والأسعار المحققة والإنفاق الحكومي. وفي المقابل، فإن تراجع الطلب العالمي أو زيادة المعروض قد يضغط على الإيرادات.

ثانياً: أسعار الفائدة وتكلفة التمويل. ارتباط الدينار الكويتي بسلة عملات، يتصدرها الدولار الأمريكي من حيث الوزن، يجعل السياسة النقدية الأميركية عاملاً مهماً في البيئة النقدية المحلية. وتؤثر تحركات الفائدة العالمية في تكلفة التمويل وأسعار القروض والسندات، مع مراعاة قرارات بنك الكويت المركزي وأوضاع السيولة المحلية. ثالثاً: الاستثمارات السيادية والأسواق المالية. ارتفاع عوائد السندات قد يخلق فرصاً استثمارية في الدخل الثابت، لكنه يضغط في الوقت نفسه على تقييمات الأصول ذات الحساسية المرتفعة للفائدة. لذلك تكتسب نتائج الشركات الأميركية وتوقعات النمو العالمي أهمية للمحافظ الاستثمارية المتنوعة.

رابعاً: التجارة والنمو غير النفطي. أي تباطؤ في الصين أو الاقتصادات الأوروبية قد ينعكس على الطلب على السلع والطاقة والخدمات اللوجستية. أما استمرار الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية، فيمكن أن يدعم قطاعات صناعية وتجارية مرتبطة بهذه الأنشطة.

وتكمن أهمية هذا الأسبوع في ثلاثة محاور مترابطة: مستقبل النمو العالمي، واتجاه التضخم وأسعار الفائدة، ومخاطر الطاقة والديون السيادية. وستحدد البيانات الأميركية والصينية، إلى جانب اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي ونتائج البنوك الكبرى، جانباً مهماً من اتجاهات الأسواق في النصف الثاني من أكتوبر. لكن النقطة الأساسية هي أن صدور البيانات لا يقل أهمية عن مقارنتها بتوقعات الأسواق؛ فقد تؤدي قراءة تبدو إيجابية في حد ذاتها إلى تراجع الأسهم إذا عززت مخاوف ارتفاع الفائدة، كما قد يؤدي تباطؤ اقتصادي محدود إلى دعم السندات إذا خفف الضغوط التضخمية.

وبالنسبة إلى دول الخليج، تبقى أسعار النفط وتكلفة التمويل العالمي ومسار الطلب الخارجي المتغيرات الأكثر أهمية في تقييم انعكاسات الأسبوع على الإيرادات العامة والسيولة المصرفية والاستثمار والنشاط الاقتصادي غير النفطي.

- أسواق العملات سيكون الدولار الأكثر تأثراً ببيانات التضخم

- وتكمن المخاطر في أن استمرار ارتفاع العوائد قد يؤدي إلى:
- تراجع تقييمات الأسهم، خصوصاً شركات النمو والتكنولوجيا التي تعتمد قيمتها على أرباح مستقبلية.
- زيادة تكلفة إعادة تمويل الديون الحكومية والخاصة.
- ارتفاع أعباء الرهون العقارية والقروض

أسواق السندات: ارتفاع تكلفة الاقتراض يضغط على التقييمات

- طويلة الأجل.
- زيادة حساسية الأسواق لأي بيانات تضخم أو إشارات نقدية مفاجئة.
- وفي المقابل، يمكن أن توفر العوائد الأعلى فرصاً للمستثمرين الباحثين عن دخل ثابت، لكن ذلك يرتبط بمستوى مخاطر الائتمان، ومدة السندات، واحتمالات تغير أسعار الفائدة.

محفظة متنوعة تفتح الباب أمام رؤوس الأموال الخليجية والعالمية

صندوق سيادي سوري بـ 50 مليار دولار يعيد رسم خريطة الاقتصاد

شراكات بمليارات الدولارات تمنح الكيان الضخم دوراً محورياً في مستقبل دمشق

2

مصانع وعقارات وحصص مصرفية.. مكونات الثروة السيادية

1



ضمانات لحركة رأس المال

يسعى المركزي أيضاً إلى طمأنة المستثمرين بشأن إدارة رؤوس أموالهم وأرباحهم بالعملة الأجنبية. وقال رسلان إن التشريعات تسمح للمستثمر الأجنبي بالاحتفاظ بما يعادل 60 % من رأس المال المدفوع بالقطاع الأجنبي، مؤكداً أن تحويل الأرباح إلى الخارج «مسان»، وأن القيود على بيع وشراء العملات الأجنبية وتحويلها ألغيت.

كما تستهدف القرارات الرقابية التوافق مع المعايير الدولية لإدارة المخاطر والمحاسبة. ويظل استيفاء متطلبات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر عاملاً أساسياً في استعداد البنوك المراسلة لاستئناف علاقاتها مع المصارف السورية.

إعادة بناء العلاقات المصرفية

بعد العودة إلى «سويفت» وتحديث الأنظمة الإلكترونية، تتجه المرحلة الحالية نحو إعادة بناء شبكة العلاقات المصرفية. ففي يوليو الماضي، وقّع المركزي السوري اتفاقية لفتح حساب رسمي لدى البنك المركزي التركي لتسهيل المعاملات المالية والتجارية بين البلدين.

وأفاد رسلان أن عدة مصارف أردنية تقدمت بطلبات للاستثمار في سوريا، فيما تسعى بنوك أردنية موجودة بالفعل إلى زيادة استثماراتها. كما شارك في مؤتمر إقليمي في عمان لبحث دعم التنمية والاستثمار، والتقى الأمين العام لاتحاد المصارف العربية لمناقشة تطوير البيئة التشريعية. تتزامن خطط استقطاب المصارف ورؤوس الأموال الأجنبية مع جهود لإعادة تأهيل البنية التحتية المالية في سوريا، إذ وافق البنك الدولي في أغسطس على منحة بقيمة 100 مليون دولار لتحديث القطاع المالي، تشمل تطوير أنظمة المدفوعات والبنية التكنولوجية للمصرف المركزي وتعزيز الرقابة والأمن السيبراني.

لتحويل بلاده إلى حلقة وصل للتجارة بين الشرق والغرب، ودعا الشركات الأميركية إلى الاستثمار في قطاعات النفط والغاز. يمنح ذلك الصندوق السيادي موقعاً حساساً في المعادلة الجديدة: فهو يدير إرثاً اقتصادياً ضخماً من حقبة الأسد، وفي الوقت نفسه يمثل شريكاً للدولة في صفقات بمليارات الدولارات مع المستثمرين الجدد.

سوريا تتربق استثمارات بأكثر من مليار دولار

وحول تطورات الاقتصاد السوري، توقع المصرف المركزي تدفق رؤوس أموال أجنبية بأكثر من مليار دولار لتأسيس مصارف جديدة خلال الفترة المقبلة، في خطوة تعكس انتقال خطط إعادة بناء القطاع المصرفي من جذب الاهتمام الخارجي إلى استقطاب استثمارات فعلية، بالتوازي مع توسيع قنوات التحويل وإعادة ربط النظام المالي بالأسواق الإقليمية والدولية.

وقال حاكم المصرف محمد صفوت رسلان، بحسب تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السورية «سانا»، إن هذه التدفقات تأتي ضمن توجه لتشجيع الاستثمار وحماية حقوق العملاء وفتح ممرات آمنة للتحويل عبر القنوات الرسمية.

شروط لدخول المصارف الأجنبية

يربط المركزي منح التراخيص بخبرة المستثمرين وسمعتهم وملاءتهم المالية، مع اشتراط وجود شريك استراتيجي مصرفي يمتلك حصّة لا تقل عن 10 % من رأسمال المصرف الجديد، وفق رسلان. ويستهدف المركزي إصدار الرخصة الأولية خلال 3 إلى 4 أشهر من اكتمال المتطلبات. وكان قد أعلن في أغسطس 2025 أنه يدرس ترخيص مصارف جديدة بعد تلقي اهتمام من مؤسسات عربية وأجنبية.

الصندوق يعود إلى أصول صودرت من شخصيات كانت مرتبطة بالنظام السابق. ونقلت «فايننشال تايمز» عن لجنة حكومية مكلفة باستعادة الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة أن الصندوق شارك في إدارة 32 كياناً في قطاعات تشمل التجارة والخدمات والمصارف، كانت تعود إلى رجل الأعمال سامر فوز، إضافة إلى مركز تجاري في دمشق صودر من رجلي الأعمال محمد ووسيم قطان.

غير أن نقل ملكية هذه الأصول ليس عملية سلسة بالكامل. إذ تواجه السلطات نزاعات تتعلق بهوية المالك القانوني لبعض الممتلكات، بما في ذلك مطالبات من أصحاب أصول يقولون إن النظام السابق انتزعها منهم قبل أن تنتقل لاحقاً إلى رجال أعمال مقربين منه. وقال الصندوق إن جميع العوائد الناتجة عن تلك الأصول تعود إلى الدولة السورية.

صندوق قوي.. وإفصاح محدود

اتساع المحفظة يضع الحكمة أمام اختبار ميكرو؛ فالصندوق لا ينشر حتى الآن تفاصيل كاملة عن أصوله أو إيراداته أو بياناته المالية، فيما قالت المؤسسة لـ«فايننشال تايمز» إنها لا تزال في مرحلة التأسيس وتعمل تدريجياً على بناء منظومة الحكمة ومواءمتها مع الممارسات الدولية الخاصة بصناديق الثروة السيادية.

إعادة رسم خريطة الاقتصاد السوري

يأتي صعود الصندوق في وقت تحاول فيه سوريا الانتقال من اقتصاد معزول بفعل الحرب والعقوبات إلى سوق تسعى مجدداً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. هذا التحول تسارع بعدما أعلن الرئيس الأميريكي دونالد ترمب العام الماضي رفع العقوبات عن سوريا، استجابة لطلب من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وفي لقاء جمع ترمب والشرع، تحدث الرئيس السوري عن طموحه

في هوية المستثمرين والشركاء الذين يدخلون السوق السورية، في مرحلة تتطلع فيها دمشق إلى استقطاب رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء اقتصاد أنهكته سنوات الحرب والعقوبات. لا يبدو الصندوق مجرد وعاء لحفظ الأصول المصادرة، بل بوابة تستخدمها الحكومة لإدخال المستثمر الأجنبي في قطاعات تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، مع الاحتفاظ بنفوذ للدولة داخل المشروعات.

«زين» تدخل السوق السورية

قطاع الاتصالات يقدم نموذجاً على ذلك. فقد فازت «زين» الكويتية برخصة لتشغيل شبكة اتصالات للهواتف في سوريا لمدة 20 عاماً مقابل 747 مليون دولار. وتملك المجموعة الكويتية 75 % من الشركة المشغلة الجديدة، فيما تبلغ حصة الجانب السوري 25 %.

وتخطط «زين» لاستثمار أكثر من 800 مليون دولار خلال العقد المقبل لتوسيع الشبكة وتحديثها باستخدام تقنيات الجيل الخامس والتقنيات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وتقول «فايننشال تايمز» إن حصة الـ25% في الكيان السوري الذي حصل على الرخصة تعود إلى الصندوق السيادي، ما يوضح نموذجاً يجمع بين استقطاب المستثمر الخليجي واحتفاظ الصندوق بحصة مباشرة في الأصول الجديدة.

ويمتد النشاط إلى قطاعات أخرى، إذ أبرم الصندوق، وفق الصحيفة، اتفاقات مع شركات دولية من بينها «تريايكي أغرو» التركية ومجموعة كابلات الرياض السعودية لتطوير وإدارة بعض أصوله. كما أنشأ أعمالاً جديدة، من بينها شركة للمدفوعات تعمل مع «فيزا» في السوق السورية، إضافة إلى شركة محلية لتصنيع السيارات.

ماذا حدث لأصول رجال الأسد؟

جزء رئيسي من الثروة التي أصبحت تحت إدارة

تسعى الحكومة السورية إلى إعادة رسم خريطة الاقتصاد الوطني عبر صندوق سيادي تديره الدولة، ويضم أصولاً وشركات تقدر قيمتها بنحو 50 مليار دولار، بينها ممتلكات صودرت من رجال أعمال مرتبطين بالنظام السابق، في خطوة تستهدف توظيف هذه الثروة في إعادة هيكلة الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً من دول الخليج.

الصندوق السيادي السوري، الذي أنشأه الرئيس أحمد الشرع العام الماضي، بات يسيطر على شبكة واسعة من الأصول تمتد عبر قطاعات العقارات والصناعة والمصارف والاتصالات، وفقاً لأشخاص مطلعين ومسؤولين تحدثوا إلى «فايننشال تايمز». الصندوق، الذي يتحول سريعاً إلى لاعب محوري في الاقتصاد السوري الجديد، لم يكشف حتى الآن بصورة تفصيلية عن قائمة ممتلكاته أو بياناته المالية، كما لا يعلن على موقعه هوية مديره التنفيذي.

أصول بـ50 مليار دولار

قدّر وزير المالية السوري قيمة أصول الصندوق بنحو 50 مليار دولار العام الماضي، فيما تشمل محفظته ممتلكات حكومية وشركات وأصولاً صودرت من شخصيات مرتبطة بالنظام السابق. وتتراوح هذه الأصول بين مصانع ومراكز تجارية وعقارات وحصص في بنوك، فيما يقول الصندوق إن الشركات الواقعة ضمن نطاق أعماله توظف أكثر من 40 ألف شخص.

هذا الحجم يجعل المؤسسة واحدة من أكبر مراكز الثقل الاقتصادي في سوريا. ووصف نائز اللحام، المدير العام لمجلس الأعمال السوري، الصندوق بأنه الكيان «الأكثر تأثيراً» اقتصادياً والأكثر ثراءً في البلاد في الوقت الراهن، بحسب الصحيفة البريطانية.

وتتجاوز أهمية الصندوق قيمة الأصول المسجلة تحت مظلته؛ إذ تمنحه السيطرة على شركات وعقارات في قطاعات متعددة قدرة على التأثير

سوريا تسعى لجذب الاستثمارات

والاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، بعد سنوات طويلة من الحرب والعقوبات وتراجع النشاط الاقتصادي.

ولا يقتصر هذا المسار على استقطاب التمويل الخارجي، بل يشمل أيضاً تطوير القوانين الاقتصادية، وإعادة تأهيل المؤسسات، وتحديث النظام المصرفي،

وتحسين الخدمات العامة، وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول العربية والشركاء الدوليين.

وتبقى قدرة سوريا على تحويل الانفتاح الاقتصادي إلى استثمارات فعلية مرتبطة بمدى توافر الاستقرار، ووضوح التشريعات، وضمانات المستثمرين، وإمكانية تحويل الأموال وتسوية المدفوعات.

تواجه سوريا مرحلة اقتصادية مفصلية تتطلب إعادة بناء علاقاتها التجارية والمالية مع العالم، واستعادة ثقة المستثمرين، وتهينة بيئة أعمال قادرة على استقطاب رؤوس الأموال اللازمة لإعادة تأهيل البنية التحتية وإنعاش القطاعات الإنتاجية.

وتمثل إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي أحد المسارات الرئيسية لدعم التعافي



التمويل قد يصل إلى 100 مليار دولار مع تفاقم التداعيات

البنك الدولي يبحث توفير مساعدات طارئة إلى 40 دولة



وقال بانغا بانغا الدولي أجاى بانغا إن المؤسسة المالية تجري محادثات مع 30 إلى 40 دولة بشأن دعم محتمل لمواجهة الأزمات لمساعدتها على إدارة أزمته الطاقة وارتفاع الأسعار الناجمتين عن الحرب الدائرة في الشرق الأوسط.

وقال بانغا لرويترز في مقابلة، إن الاقتصاد العالمي أثبت قدرًا لا بأس به من المتانة، ويرجع ذلك بقدر ما إلى استثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي وتعديلات في العرض والطلب على النفط، مما يعني أن عددًا قليلًا من البلدان طلب المبلغ الأولي البالغ 25 مليار دولار من أموال الأزمات التي أتاحتها البنك الدولي عندما بدأت الحرب في أواخر فبراير.

غير أنه ذكر في المقابلة، قبل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذا الأسبوع، أن الارتفاع الحاد في أسعار الديزل والأسمدة وعوامل أخرى، منها تأثير ظاهرة النينو شديدة التطرف الوشيكة، تزيد من التحديات التي تواجهها الدول النامية.

وقال بانغا: «هناك ضغوط، ولذلك أعتقد أنه ربما خلال الأشهر المقبلة، ستطلب المزيد من الدول الحصول على جزء من تلك المبالغ الأولى البالغة 50 إلى 60 مليار دولار»، وذلك في إشارة إلى المبلغ الأولي البالغ 25 مليار دولار بالإضافة إلى 35 مليار دولار أخرى يمكن للدول الحصول عليها عبر تحويل الموارد من مشاريع البنك الدولي المعتمدة بالفعل.

وأضاف «سنرى، لكننا مستعدون ومنخرطون. نعتقد محادثات مع عدد منها، كما تعلمون، هناك 30 إلى 40 دولة تجري حواراً معنا».

ولحقت أضرار بالغة بالكثير من الدول النامية جراء الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة ورفع أسعار الفائدة مما زاد من تكاليف الاقتراض في وقت لا تزال فيه خزائنها المالية مستنزفة بسبب الإجراءات المتخذة خلال جائحة كوفيد-19 - وارتفاع معدلات التضخم في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الدول النامية مدينة لمقرضين خارجيين بحوالي 400 مليار دولار في عام 2026، في حين تشكل مدفوعات الفائدة وحدها ثلث الإجمالي.

وقال بانغا إن مزيداً من الدول أبدت اهتماماً بإعادة هيكلة المشاريع القائمة بدلاً من اللجوء إلى نافذة التمويل الفورية للأزمات لتلبية احتياجاتها من السيولة. وأضاف أنه في حال تفاقم الوضع، قد يوفر البنك تمويلاً يصل إلى 100 مليار دولار متجاوزاً بذلك مبلغ 70 مليار دولار الذي صُرف خلال الجائحة.

وأعلن البنك الدولي الشهر الماضي أنه اجتذب مبلغاً هائلاً بواقع 112 مليار دولار من رأس المال الخاص في السنة المنتهية في يونيو مقابل 69 مليار دولار في العام السابق، وبأكثر من 3 أمثال إجمالي المبلغ في عام 2022 قبل أن يتولى بانغا، الرئيس التنفيذي السابق لشركة ماستركارد، قيادة البنك.

وأوضح بانغا أنه بخلاف ذلك، جرى استثمار مبلغ 123 مليار دولار من موارد البنك الخاصة في ذلك العام ليصل المجموع إلى 235 مليار دولار، مشدداً على أهمية تسخير جميع الموارد المتاحة، لا سيما في وقت خفضت فيه الدول الغربية مساعدات التنمية الثنائية الرسمية بشكل حاد.

وقال بانغا «لا توجد إجابة واحدة تناسب الجميع عندما يواجه العالم مثل هذا النوع من المشكلات. ما يتعين عليكم فعله هو معرفة كيفية وضع الحلول بما يتناسب مع الظروف».

وتوقع بانغا مزيداً من المكاسب في تدفقات رأس المال الخاص في السنوات المقبلة، بدعم من توسيع ضمانات المخاطر السياسية التي تقدمها وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف التابعة للبنك، ونمو التمويل بالعملة المحلية، واستمرار العمل على الإصلاحات التنظيمية لتسهيل الإجراءات على المستثمرين الأجانب. كانت القفزة الأكبر في رأس المال الخاص في مشروعات في الدول ذات الدخل المتوسط

وأضاف بانغا أن نمو رأس المال الخاص يوزع أيضاً على الصعيد الإقليمي، مع تسجيل أكبر زيادة في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التي استحوذت على 36.3 مليار دولار من إجمالي العام الماضي، تلتها أوروبا وآسيا الوسطى بمبلغ 21.3 مليار دولار، وجنوب آسيا بإجمالي 19.2 مليار دولار، وأفريقيا بواقع 22 مليار دولار.

وذكر البنك أن أكبر عشر دول متلقية هي البرازيل والهند وتركيا ورومانيا ونيجيريا والأرجنتين وجنوب أفريقيا وبنجلاديش والمكسيك وتشيلي.

وقال بانغا إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعملان معاً لمعالجة مستويات الديون المرتفعة التي ترهق العديد من البلدان النامية من خلال سلسلة من المبادرات، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز تحصيل الإيرادات المحلية في البلدان

وأبرم البنك بالفعل اتفاقيات لمبادلة الديون بالتنمية مع أنجولا وساحل العاج، وقدم ضماناً قائماً على محفظة قروض للأرجنتين، ويعمل على أكثر من 12 مشروعاً إضافياً.

وقال بانغا «لدينا 14 أو 15 صفقة قيد الإعداد، تساعد البلدان من خلالها على استبدال ديونها القديمة مرتفعة التكلفة بديون جديدة أقل تكلفة، بضمانات يقدمها البنك»، على أن يُوجه الوفر الناتج إلى برامج التعليم والرعاية الصحية والمياه أو حماية الطبيعة.

وذكر البنك أن أكبر عشر دول متلقية هي البرازيل والهند وتركيا ورومانيا ونيجيريا والأرجنتين وجنوب أفريقيا وبنجلاديش والمكسيك وتشيلي.

وقال بانغا إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعملان معاً لمعالجة مستويات الديون المرتفعة التي ترهق العديد من البلدان النامية من خلال سلسلة من المبادرات، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز تحصيل الإيرادات المحلية في البلدان

وأبرم البنك بالفعل اتفاقيات لمبادلة الديون بالتنمية مع أنجولا وساحل العاج، وقدم ضماناً قائماً على محفظة قروض للأرجنتين، ويعمل على أكثر من 12 مشروعاً إضافياً.

وقال بانغا «لدينا 14 أو 15 صفقة قيد الإعداد، تساعد البلدان من خلالها على استبدال ديونها القديمة مرتفعة التكلفة بديون جديدة أقل تكلفة، بضمانات يقدمها البنك»، على أن يُوجه الوفر الناتج إلى برامج التعليم والرعاية الصحية والمياه أو حماية الطبيعة.

وأعلى مثل الأرجنتين والهند، والتي استحوذت على 50 مليار دولار من رأس المال الخاص، وفي الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى مثل بنجلاديش وأنجولا، والتي استحوذت على 37 مليار دولار، لكن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز تدفق رأس المال الخاص إلى الدول منخفضة الدخل والبالغ نحو ثلاثة مليارات دولار فقط.

وقال بانغا: «في البلدان الأصغر، لم يتزايد التدفق بالقدر الكافي، وهناك تحديات»، مشيراً إلى أن البنك سيعلمن هذا الأسبوع بعض المبادرات الجديدة الرامية إلى ضمان حصول الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أيضاً على رأس المال الخاص.

لمواجهة ضغوط التكاليف والمنافسة المتزايدة مع الصين

فولكس فاغن تطالب أوروبا بتهيئة الظروف لدعم صناعة السيارات



دعا أوليفر بلومه، الرئيس التنفيذي لشركة فولكس فاغن، صناع السياسات في أوروبا إلى توفير الأطر التنظيمية والظروف اللازمة لتعزيز قدرة شركات صناعة السيارات على المنافسة، في وقت تنفذ فيه الشركة الألمانية خطة إعادة هيكلة واسعة لمواجهة ضغوط التكاليف والمنافسة المتزايدة من شركات السيارات الصينية منخفضة الأسعار.

وقال بلومه، خلال فعالية بعنوان «من أجل أوروبا» أقيمت عشية انطلاق معرض باريس للسيارات، إن الشركة تعمل على تبسيط عملياتها وتقليل التعقيدات التشغيلية، واصفاً البرنامج بأنه «أكبر عملية تحول في تاريخنا».

وأوضح بلومه أن نجاح التحول يتطلب مسؤولية مشتركة بين الشركات والحكومات، إذ يتعين على قطاع الأعمال تعزيز قدرته التنافسية وتوفير فرص جذابة، فيما يقع على عاتق صناع السياسات تهيئة الظروف والأطر التنظيمية المناسبة.

وتشمل خطة فولكس فاغن خفض الوظائف، مع احتمال إغلاق ما يصل إلى أربعة مصانع في ألمانيا، بالتزامن مع تحديث مجموعة سياراتها الكهربائية الموجهة للسوق الشامل.

وتواجه الشركة أيضاً ضغوطاً من المستثمرين لإثبات أن استراتيجيتها لا تقتصر على تقليص حجم العمليات، بل تشمل تحقيق تقدم ملموس في تطوير المنتجات والبرمجيات.

تعزز فولكس فاغن عرض مجموعة من السيارات الكهربائية ذات الأسعار المعقولة التابعة لعلاماتها الموجهة للسوق الشامل، بما في ذلك فولكس فاغن وكوبرا الإسبانية

وسكودا التشيكية.

كما ستكشف الشركة للمرة الأولى عن سيارتها الرياضية متعددة الاستخدامات الكهربائية الجديدة «آي دي تيغوان»، في إطار مساعيها لتحديث تشكيلتها وتعزيز قدرتها على منافسة الشركات الصينية التي توسع حضورها في أوروبا.

تحتفظ فولكس فاغن بمكانتها بوصفها

أكبر شركة لصناعة السيارات من حيث المبيعات في أوروبا، مع حصة سوقية بلغت نحو الربع على مدى العقد الماضي، رغم تزايد حضور شركات صينية مثل بي واي دي ولب موتور.

لكن الشركة الألمانية تواجه تداعيات حرب الأسعار في سوق السيارات الكهربائية، إلى جانب تراجع المبيعات في السوق الصينية

المحلية، ما يدفع المصنعين الصينيين إلى تكثيف توسعهم في الأسواق الخارجية.

وأصبح بلومه من بين قادة صناعة السيارات الألمانية الذين يطالبون الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الصينية، مع تزايد المخاوف من انتقال حرب الأسعار في الصين إلى الأسواق الأوروبية.

مصر تخفض شحنات الغاز المسال 40% خلال أكتوبر

خفضت مصر عدد شحنات الغاز الطبيعي المسال التي طلبتها خلال أكتوبر بنحو 40% إلى 12 شحنة، مقابل 20 شحنة في سبتمبر الماضي، مع تراجع استهلاك محطات الكهرباء للغاز وانحسار الطلب المحلي بفعل انخفاض درجات الحرارة، بحسب مسؤول حكومي.

وقال مسؤول حكومي إن الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» طلبت مبدئياً توفير 12 شحنة خلال أكتوبر، مع إمكانية تعديل الكميات وفقاً لتطورات الطلب المحلي وحركة الأسعار العالمية.

يمثل خفض المشتريات أول تقليص واضح في برنامج الاستيراد بعد أشهر الصيف التي شهدت تكثيف مصر مشترياتهما من الغاز المسال لتأمين احتياجات محطات الكهرباء.

كانت مصر قد طلبت 20 شحنة غاز مسال لشهر سبتمبر بقيمة تقارب مليار دولار، في وقت يبلغ إنتاج البلاد المحلي نحو 3.8 مليار قدم مكعبة يومياً، في مقابل طلب يبلغ 6.2 مليار قدم، ويرتفع خلال أشهر الصيف إلى نحو 7.5 مليار قدم مكعبة يومياً، وفقاً لما نشرته «الشرق بلومبرغ».

ووفرت الشركات العالمية نحو 63 شحنة لمصر خلال أشهر الصيف لتأمين احتياجات قطاع الكهرباء، بحسب المسؤول الحكومي.

ورغم تقليص عدد الشحنات، لا تزال تكلفة الاستيراد مرتفعة، إذ يبلغ سعر الغاز المسال نحو 28 دولاراً للمليون وحدة حرارية، ما يرفع تكلفة الشحنة الواحدة إلى قرابة 100 مليون دولار، بحسب المسؤول، مضيفاً أن تكلفة النقل والتأمين والتمويل المرتبط بالتسهيلات التي تحصل عليها الحكومة من بعض موردي الغاز، ترفع التكلفة النهائية للشحنات.

تأتي مشتريات مصر في وقت تشهد سوق الغاز المسال اضطرابات واسعة، مع استمرار تداعيات الحرب في الشرق الأوسط على تدفقات الغاز وحركة السفن. وارتفعت أسعار الغاز في آسيا إلى أعلى مستوياتها منذ 2022 خلال سبتمبر، بحسب بيانات «بلومبرغ»، وسط مخاوف بشأن الإمدادات عبر مضيق هرمز.

التسويق الإلكتروني.. صناعة جديدة للأعمال

7

التكنولوجيا تختصر الوقت والتكلفة في حركة التجارة

كتب جورج حبيب

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغيّر بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.



ويرى بعض الخبراء الروس في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أن العالم دخل مرحلة من الصراع الإلكتروني الهجين، الذي تتداخل فيه الأبعاد العسكرية والتجارية والاستخباراتية. ويستند هذا الطرح إلى اتساع استخدام التقنيات الرقمية في المنافسة بين الدول، وإلى ما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ واسع في هذا القطاع منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، أشارت تقارير وتصريحات أمريكية خلال عام 2018 إلى الاستعداد لمواجهة تهديدات إلكترونية مرتبطة بروسيا، في وقت صنفت فيه الاستراتيجية الأمريكية القومية للأمن السيبراني الصادرة في سبتمبر من العام نفسه روسيا والصين ضمن أبرز المنافسين الاستراتيجيين في المجال الإلكتروني. وتعكس هذه التطورات أن التنافس التكنولوجي بين القوتين لا يقتصر على امتلاك الأدوات الرقمية، بل يمتد إلى تحديد قواعد استخدامها، وحماية البنية التحتية، والتأثير في المعايير الدولية التي تحكم عمل الشبكات والأنظمة المعلوماتية.

الخلافات الروسية الأمريكية حول التكنولوجيا

تتعدد ملفات الخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا في المجال التكنولوجي، في ظل سعي كل منهما إلى تعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة، وتوظيفها في تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وتحقيق مزايَا استراتيجية على حساب المنافسين.

وتبرز في هذا الإطار قضيتان رئيسيتان:

● التجسس الاقتصادي والصناعي: تخشى الدولتان من تعرض مؤسساتهما وقطاعاتهما الحيوية لعمليات تجسس تنفذها جهات أجنبية عبر الفضاء السيبراني، سواء بهدف الوصول إلى أسرار صناعية أو معلومات تجارية أو بيانات استراتيجية. ويزيد تطور أدوات الاختراق وجمع المعلومات من تعقيد هذه التحديات، خصوصاً مع تداخل المصالح الاقتصادية والأمنية.

● القواعد الدولية المنظمة للفضاء السيبراني: يتواصل الخلاف حول كيفية صياغة المبادئ والقواعد التي تنظم التعامل مع التهديدات الإلكترونية، وتحدد مسؤوليات الدول وحدود أنشطتها في الشبكات الرقمية. وفي هذا السياق، اتجهت روسيا إلى تكثيف مشاركتها في النقاشات الدولية، والسعي إلى بناء تحالفات وتكتلات تدعم رؤيتها في مواجهة المقاربات التي تقودها

الولايات المتحدة وحلفاؤها.

كما امتد التنافس إلى الفضاء الخارجي، مع تزايد الاهتمام العسكري بالأقمار الاصطناعية والأنظمة المرتبطة بها. ففي ديسمبر 2018، صدر قرار بإعادة إنشاء القيادة الفضائية الأمريكية بوصفها قيادة قتالية موحدة، في خطوة عكست تنامي الأهمية الاستراتيجية لهذا المجال والرغبة في حماية الأصول الفضائية الأمريكية ومنع الخصوم من تحقيق تفوق قد يهددها.

أما القوة الفضائية الأمريكية، فقد أنشئت بوصفها فرعاً مستقلاً ضمن القوات المسلحة الأمريكية في ديسمبر 2019، لتتولى تنظيم القدرات اللازمة للعمليات الفضائية وتطويرها وتجهيزها.

ويأتي هذا التوسع في ظل المخاوف الأمريكية من تطوير روسيا قدرات وأسلحة فضائية يمكن أن تستهدف الأقمار الاصطناعية، بما يهدد أنظمة الاتصالات والملاحة والاستطلاع التي تعتمد عليها العمليات العسكرية والاقتصادية الحديثة.

وبذلك، أصبح التنافس التكنولوجي بين البلدين متعدد الأبعاد، يجمع بين الأمن السيبراني والتجسس الصناعي والابتكار

العسكري والفضاء الخارجي، إلى جانب الصراع على صياغة القواعد الدولية التي تحكم استخدام التكنولوجيا.

بنية رقمية للتجارة العالمية

في موازاة التنافس بين الدول على امتلاك التكنولوجيا، أصبحت التطبيقات الرقمية أداة أساسية لتطوير العلاقات التجارية بين المؤسسات في مختلف أنحاء العالم. ويأتي التبادل الإلكتروني للبيانات «EDI» في مقدمة هذه التطبيقات، لما يوفره من إمكانات لتسريع المعاملات التجارية، وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، وتحسين كفاءة سلاسل التوريد.

ويُعزف التبادل الإلكتروني للبيانات بأنه نظام يتيح للشركات تبادل وثائق الأعمال بصيغ إلكترونية قياسية ومتفق عليها، بما يحل محل المستندات الورقية التقليدية، مثل أوامر الشراء والفواتير وطلبات القروض، إلى جانب مستندات أخرى تتصل بالعمليات المالية والتجارية واللوجستية.

وتقوم الفكرة الأساسية لهذا النظام على أتمتة تبادل المعلومات بين المؤسسات، بما يساعد على توفير الوقت، وتقليل الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي، وخفض التكاليف

المرتبطة بإعداد المستندات ومراجعتها وإرسالها ومعالجتها.

فبدلاً من إرسال الوثائق الورقية وانتظار وصولها ثم إدخال بياناتها يدوياً في أنظمة المؤسسة المستقبلة، تنتقل المعلومات مباشرة من تطبيق حاسوبي لدى إحدى الشركات إلى تطبيق حاسوبي لدى الشركة الأخرى، وفق معايير تحدد مواضع البيانات وترتيبها وطريقة تمثيلها داخل الوثيقة الإلكترونية.

ويتيح هذا الأسلوب تبادل المعلومات خلال وقت قصير، بدلاً من الساعات أو الأيام أو الأسابيع التي قد تستغرقها بعض الإجراءات التقليدية، بحسب طبيعة المعاملة والمسافة بين الأطراف والوسيلة المستخدمة.

تطبيقات التبادل

تستخدم قطاعات اقتصادية متعددة أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات لتبادل مجموعة واسعة من الوثائق، تشمل أوامر الشراء والفواتير وطلبات عروض الأسعار وطلبات القروض، إلى جانب مستندات أخرى تتصل بالعمليات المالية والتجارية واللوجستية.

ويبرز استخدام هذه الأنظمة بصفة خاصة بين الشركاء التجاريين الذين يتبادلون السلع والخدمات بصورة متكررة، مثل الشركات الصناعية وتجار الجملة وتجار التجزئة، وكذلك المؤسسات التي ترتبط بعلاقات توريد أو توزيع مستمرة.

وتندرج هذه التعاملات ضمن نموذج الأعمال بين الشركات، المعروف اختصاراً بـ«B2B»، الذي يشمل المعاملات التجارية التي تتم بين مؤسستين أو أكثر، سواء تعلق الأمر بتوريد المواد الخام، أو شراء المنتجات، أو توزيع السلع، أو تقديم الخدمات. ويساعد التبادل الإلكتروني للبيانات على توحيد الإجراءات بين الشركاء التجاريين، وتعزيز سرعة إنجاز المعاملات، وتحسين دقة المعلومات المتبادلة، بما يدعم كفاءة العمليات التجارية ويقلل من

التعقيدات الإدارية التي قد تعطل تدفق السلع والخدمات.

سلامة المعلومات

يعتمد نجاح نظام التبادل الإلكتروني للبيانات على وجود معايير موحدة تحدد شكل الرسائل الإلكترونية ومحتوياتها، إلى جانب آليات تضمن سلامة المعلومات وصحتها ووصولها إلى الجهة المقصودة.

ويكتسب ضبط جودة البيانات أهمية خاصة، لأن غياب بعض المعلومات أو وضعها في مواضع غير صحيحة قد يؤدي إلى تعذر معالجة الوثيقة أو تنفيذ المعاملة المرتبطة بها بصورة سليمة. لذلك، يتطلب تطبيق النظام وضع إجراءات واضحة للتحقق من البيانات ومراجعتها قبل الإرسال وبعد الاستقبال.

كما يحتاج التشغيل الفعال للنظام إلى مجموعة من المكونات التقنية والتنظيمية، تشمل الاتفاق على أنواع الوثائق التي يجري تبادلها، واختيار وسائل النقل الآمن للبيانات، وتوفير الأجهزة والبرمجيات اللازمة، وتحديد المسؤوليات والإجراءات التي تحكم العلاقة بين الأطراف.

وتشمل أبرز المكونات الأساسية ما يلي:

أولاً: برامج الترجمة والتحويل ورسم خرائط البيانات

تتولى هذه البرامج تحويل بيانات التطبيقات الداخلية للمؤسسات إلى الصيغ القياسية المعتمدة في وثائق التبادل الإلكتروني، ثم تحويل البيانات المستقبلية إلى الصيغ التي تستطيع الأنظمة الداخلية التعامل معها.

وتشمل البيانات التي تتم معالجتها الأسماء والعناوين وقيم العملات وأرقام المنتجات والكميات وغيرها من المعلومات التجارية. وتسمح هذه العملية بتبادل البيانات بين أنظمة مختلفة، حتى عندما تستخدم المؤسسات تطبيقات وبرامج

غير متطابقة.

ثانياً: تجميع الرسائل وفك تجميعها

تتيح هذه الإمكانات التعامل مع دفعات كبيرة من رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات، من خلال تجميع المعاملات في حزم مناسبة للإرسال، ثم فكها عند الاستقبال لتوزيع كل معاملة على الجزء المخصص لها.

ويساعد ذلك على تنظيم عمليات الإرسال والاستقبال، وتسهيل معالجة عدد كبير من المعاملات، بما يتناسب مع حجم النشاط التجاري وطبيعة العلاقة بين الشركاء.

ثالثاً: آليات توجيه الرسائل

بعد فك تجميع الرسائل، تتولى آليات التوجيه فرز البيانات وتحديد وجهتها الصحيحة، ثم إرسالها إلى الأنظمة أو الأقسام المعنية داخل المؤسسة المستقبلة. وقد تتطلب العملية تحويل الرسالة إلى صيغة مناسبة للنظام المستهدف، بما يضمن إمكانية قراءتها ومعالجتها والاستفادة من المعلومات التي تتضمنها.

رابعاً: اتفاقيات الشراكة التجارية

تحدد اتفاقيات الشراكة التجارية «TPA» الشروط والأحكام التي تنظم تبادل البيانات بين المؤسسات، بما في ذلك أنواع الوثائق المستخدمة، ومعاييرها، وبروتوكولات الاتصال، والإجراءات المتفق عليها لتنفيذ المعاملات.

وتساعد هذه الاتفاقيات على توحيد التوقعات والمسؤوليات بين الشركاء، وتوفير إطار واضح للتعامل مع البيانات، بما يعزز موثوقية التبادل الإلكتروني واستمرارية العمليات التجارية.

وتتكامل هذه العناصر لتشكيل بنية تقنية وتنظيمية تدعم المعاملات بين الشركات، وتسمح بربط الأنظمة المختلفة ضمن شبكة من العلاقات التجارية الرقمية.

3 خفض التكاليف يفتح آفاقاً أوسع للكفاءة التشغيلية

2 البيانات تتحول إلى محرك لتطوير سلاسل الإمداد

1 البنية التقنية تدعم انسيابية حركة السلع والخدمات

وكالة الطاقة الدولية تدعو إلى الإسراع بالسحب من الاحتياطيّات النفطية



دعت وكالة الطاقة الدولية أعضائها إلى تسريع الإفراج عن كميات النفط التي تعهدوا بها في إطار اتفاق سابق، مشيرة إلى أزمة الديزل العالمية التي تضرب الأسواق حالياً.

وأوضحت الوكالة في بيان صحفي، أمس الأحد، أنه قبل اجتماع مجلس إدارة وكالة الطاقة الدولية في 15 أكتوبر ، كتب المدير التنفيذي للوكالة، فاتح ببول، إلى الحكومات الأعضاء، حول موضوع ما يحدث في أسواق الديزل العالمية، وقال: «الأعضاء الذين لم يسلموا بعد الكميات التي تم التعهد بها بموجب العمل الجماعي لشهر مارس ، نتطلع لمعرفة ما إذا كانوا قادرين على تسريع الإصدارات المتبقية للوفاء بهذا الالتزام المسبق، مع إعطاء الأولوية للديزل. وكما ناقشنا يوم الأربعاء الماضي، فقد أصدر بعض الأعضاء بالفعل كميات أكبر مما تعهدوا به في البداية في مارس».

وأوضح البيان أن ببول ركز على أنه «كيف تستحق ظروف السوق الحالية اهتماماً فورياً، وكيف يمكن إدارتها على أفضل وجه من خلال التعاون المستمر بين أعضاء وكالة الطاقة الدولية».

كانت وكالة الطاقة الدولية قد اتفقت مع الأعضاء على سحب 400 مليون برميل من النفط، ثم أعلنت في بداية أكتوبر الحالي، موافقة الأعضاء على تسريع سحب 100 مليون برميل من الاحتياطيّات. وأشار ببول في البيان إلى أن العمل الجماعي في مارس الماضي، لا يزال جارياً ويوفر إطاراً لمزيد

من الخطوات على المدى القريب. كما أشار أيضاً إلى خطورة «تجدد الهجمات على البنية التحتية المدنية والبنية التحتية للطاقة في السعودية، بما في ذلك الهجمات المأساوية على المطار الدولي في الرياض». ودعت الوكالة إلى الأخذ في الاعتبار تقييم سوق الديزل الذي أجرته وكالة الطاقة الدولية وبيان قادة مجموعة السبع، مع تشجيع جميع الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الذين أكملوا الإفراجات أو السحوبات من الاحتياطيّات التي تعهدوا بها، على تقييم ما

إذا كانت الإطلاقات الإضافية للديزل ضرورية، وتحديد نطاقها وتوقيتها وطبيعتها التكميلية، عندما يعتبرون ذلك مناسباً. وأشار المدير التنفيذي للوكالة إلى أن اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة في 15 أكتوبر، سيوفر فرصة قيمة لتقييم هذه الجهود. وأضاف: «كما فعلنا في شهر مارس، اعتقد أنه يمكننا مرة أخرى إظهار قدرة وكالة الطاقة الدولية على العمل معاً لدعم أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي».

معلومة
ورقم

209

مليارات دولار

تشير التقديرات الرسمية إلى أن إجمالي مدفوعات فوائد الديون الحكومية المركزية والمحلية في الصين سيصل إلى نحو 1.4 تريليون يوان، بما يعادل 209 مليارات دولار خلال عام 2026.

رئيس دويتشه بنك: نتائج الانتخابات الألمانية تثير قلق المستثمرين الأجانب

«يشكل هذا خطراً كبيراً على ألمانيا، ولا ينبغي التقليل من شأنه» في إشارة إلى صعود التطرف السياسي. وأضاف «لا يمكنك أن تتوقع من مستثمر أجنبي أن يفرق بين حكومة ولاية وألمانيا ككل... ينظر إليها على أنها ألمانيا ككل، واعتقد أن هذا أمر مفهوم من وجهة نظر المستثمر».

وفي ولاية سكسونيا-أنهالت، حقق حزب البديل من أجل ألمانيا الذي تصنفه أجهزة الأمن على أنه متطرف في بعض المناطق ما يقل قليلاً فقط عن الأغلبية المطلقة في برلمان الولاية، ثم تابع ذلك بعد أسبوعين بتصدر الانتخابات أيضاً في مكلنبورج-فوربومرن.

حذر كريستيان زيفينج الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك، وهو الأكبر في ألمانيا، من أن المستثمرين الأجانب يبتعدون عن البلاد بعد مكاسب حققها حزبان من اليمين واليسار المتطرف في انتخابات محلية الشهر الماضي. وحقق حزب البديل من أجل ألمانيا، الذي يسعى إلى تقييد الهجرة وإعادة طالبي اللجوء إلى بلادهم، بعضاً من أكبر انتصاراته على الإطلاق في شرق ألمانيا الشهر الماضي. وحقق حزب اليسار أيضاً أكبر فوز في انتخابات حكومة مدينة برلين، متعهداً بمصادرة ممتلكات شركات عقارية. وقال زيفينج في مقابلة مع صحيفة بيلد اليومية

دردشة اقتصادية

توقعات بنقص الأموال المتاحة للخدمات الاجتماعية

مليارديرات يغادرون بريطانيا بثروات تبلغ 160 مليار دولار

1 سياسات حزب العمال الضريبية تفقد المملكة المتحدة كبار المستثمرين

2 الإمارات وموناكو وسويسرا وجهة رئيسية للأثرياء بعد لندن

هائلة للإيرادات، هي إدراك أن مليارديراً واحداً يساهم في الخزنة العامة بما يعادل ما يساهم به ألف مليونير مجتمعين، وذلك عبر ضرائب الدخل والأرباح الرأسمالية، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب العقارية، والإنفاق الاستهلاكي، وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وأعمال الخير».

وأضاف: «مع انضمام ديفيد روبن إلى كريس روكس وقائمة المغادرين السابقين لبريطانيا، فإن فقدان مساهماتهم السنوية السابقة في الخزنة سيؤدي إلى نقص دائم في الأموال المتاحة للخدمات الاجتماعية».

مزيا ضريبية بدول أخرى

وتقدم اليونان نظاماً ضريبياً خاصاً لجذب أصحاب الثروات من الخارج، يتيح للمؤهلين دفع ضريبة سنوية قدرها 100 ألف يورو (116 ألف دولار) على دخلهم من المصادر الأجنبية، بدلا من إخضاع هذا الدخل للنظام الضريبي المعتاد في اليونان، وذلك لمدة تصل إلى 15 عاماً.

لكن الاستفادة من هذا النظام تتطلب استثمار ما لا يقل عن 500 ألف يورو (580 ألف دولار) في اليونان، سواء في العقارات أو الشركات أو الأوراق المالية، خلال فترة محددة من الانتقال. كما يتيح النظام للمستفيدين معاملة ضريبية تفضيلية لدخولهم الأجنبية مقابل الضريبة السنوية المقطوعة.

وعلاوة على اليونان، يتوجه أصحاب الملايين الذين يغادرون بريطانيا إلى سويسرا وموناكو وسنغافورة ودبي والولايات المتحدة، والهجرة قائلًا: «أبسط طريقة لفهم تأثير استقطاب المواهب والثروات، لا تنفيها ودفعها للمغادرة».



استقطاب المواهب والثروات

وأضاف: «إنهم يساهمون في تمويل الخدمات العامة وخلق فرص العمل، وسيؤدي رحيلهم إلى إحداث فجوة متزايدة في المالية العامة للدولة.. ينبغي علينا استقطاب المواهب والثروات، لا تنفيها ودفعها للمغادرة».

وصرح ديفيد ليسبرانس، المحامي والمستشار المتخصص في شؤون الضرائب والهجرة قائلًا: «أبسط طريقة لفهم تأثير هؤلاء الأثرياء الفائقين، الذين يمثلون مصادر

ضريبة الأرباح الرأسمالية، والضرائب العقارية، ومساهمات التأمين الوطني. ومن المتوقع إقرار المزيد من التغييرات في الميزانية المرتقبة نهاية الشهر الجاري، حيث يسعى وزير المالية جون هيلي لتوفير موارد مالية لتمويل زيادة الإنفاق الدفاعي وتغطية تكاليف تدابير مواجهة أزمة غلاء المعيشة.

وقال لوك جونسون، الشريك في ملكية سلسلة مخازن «غيلز» إن «مغادرة كبار دافعي الضرائب والمستثمرين المهمين للبلاد تُعد كارثة وطنية».

الإمارات شكلت وجهة مفضلة للمغادرين، إلى جانب مناطق أخرى تتميز بضرائب منخفضة مثل موناكو وسويسرا وإيطاليا.

سلسلة التغييرات الضريبية

وأشار العديد من هؤلاء المليارديرات إلى أن سلسلة التغييرات الضريبية التي أقرتها حكومة حزب العمال كانت السبب وراء قرارهم بالمغادرة. وشملت هذه التغييرات إلغاء وضع «غير المقيم» لأغراض ضريبية، وتعديلات على

كشف تحليل جديد أن مليارديرات يمتلكون ثروات إجمالية تتجاوز قيمتها نحو 160 مليار دولار «120 مليار جنيه إسترليني» قد غادروا بريطانيا منذ وصول حزب العمال إلى السلطة.

وتظهر بيانات «مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات» أن أكثر من 12 مليارديراً غادروا بريطانيا بحثاً عن أنظمة ضريبية أكثر ملاءمة خلال العامين الماضيين، وذلك في أعقاب سلسلة من التغييرات الضريبية التي أقرتها الحكومة للحد من تراكم الثروات.

وقال تقرير نشرته جريدة «إيفنغ ستاندر» البريطانية، إن هذه الأنباء تأتي بعد أيام قليلة من الكشف عن انتقال ديفيد روبن، أحد أغنى رجال الأعمال في بريطانيا، للإقامة في موناكو.

ويملك روبن -وشقيقه سيمون- ثروة تقدر بنحو 36.9 مليار دولار «28 مليار جنيه إسترليني»، مما يجعله من بين أغنى المقيمين في بريطانيا، علماً بأن ثروته لم تكن مشمولة في هذا التحليل.

ومن بين قائمة المليارديرات البارزين الذين غادروا البلاد منذ تولي حزب العمال السلطة: قطب صناعة الصلب لأكشمي ميتال، وناصف ساويرس (الشريك في ملكية نادي أستون فيلا)، وعملق الشحن البحري جون فريديريكسن.

كما انتقل كريس روكس، قطب صناديق التحوط - الذي دفع ضرائب بقيمة 435.6 مليون دولار «330 مليون جنيه إسترليني» العام الماضي ليصبح ثالث أكبر دافع للضرائب في بريطانيا - إلى اليونان. وتقول «إيفنغ ستاندر» إن دولة

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com